مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٠٢٢

الخميس، ١٠ آب/أغسطس ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أبو العطا	مصر
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إثيوبيا	السيدة غوادي
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد فيترينكو
	إيطاليا	السيد لامبيرتيني
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	السيد لورينتي سوليث
	السنغال	السيد سيك
	السويد	السيد سكاو
	الصين	السيد وو هايتاو
	فرنسا	السيدة غيغن
	كازاخستان	السيد صديقوف
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسون
	اليابان	السيد كاوامورا

جدول الأعمال

السلام والأمن في أفريقيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

السلام والأمن في أفريقيا

الرئيس: وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل نيجيريا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي للمجلس، أدعو السيد تيتي أنطونيو، المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أرحب ترحيبا حارا بنائبة الأمين العام، السيدة أمينة محمد، وأعطيها الكلمة.

نائبة الأمين العام (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على هذه الفرصة لتقديم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن عن زيارتي إلى نيجيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد كانت الزيارة التي قمت بها خلال الفترة ١٩-٢٧ من تموز/يوليه الأولى فريدة في نوعها - أي أنها بعثة رفيعة المستوى تركّز كليا على المرأة والسلام والأمن والتنمية. وكان من دواعي سروري أن رافقتني في تلك الزيارة المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، وكلتاهما هنا معي اليوم، فضلا عن السيدة بينيتا ديوب، المبعوثة الخاصة لمفوضية الاتحاد الأفريقي المعنية بالمرأة والسلام والأمن. وقد كنا أربع نساء أفريقيات من منظمتين وفي زيارة بلدين مختلفتين ولكن لدينا هدف واحد - هو توطيد السلام عبر تعزيز المساواة وتمكين المرأة ورفاهها. وهذا يجسِّد رؤية الأمين العام وجدول أعمال مجلس الأمن، على النحو الوارد بداية في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وأعيد تأكيده مؤخرا في القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥).

وأسهمت البعثة أيضا في تعميق الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي حيث نعمل معا على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ فضلا عن الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن الذي تم التوقيع عليه في نيسان/أبريل بمبادرة من قبل الأمين العام. ويسعدني أن المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي سيقدم إحاطة إعلامية إلى المجلس إلى جانبي، وهو ما يعزز الطابع المشترك لبعثتنا. وأود في ذلك السياق الواسع أن أشاطر المجلس بعضا مما شهدناه وسمعناه هناك، فضلا عن بعض الأفكار المتعلقة بما يجب علينا أن نفعله الآن.

واجتمعنا في كلا البلدين مع رئيسي الدولتين والوزراء والمانحين والدبلوماسيين والزعماء الدينيين وأعضاء البرلمان وبعثة الأمم المتحدة والأفرقة القطرية. وخصصنا نصيب الأسد من الوقت للنساء والفتيات الأكثر تضررا من النزاعات، بما في ذلك زيارة مخيمات الأشخاص المشردين داخليا. ومع التسليم بالخصائص الفريدة لكلا البلدين على حدة، إلا أن هناك بعض السمات المشتركة في حالتيهما. ففي كليهما يلاحظ تدني مستويات مشاركة المرأة في الحياة السياسية، ويشهد كلاهما نزاعات تتسم بالارتفاع الشديد في معدلات العنف الجنسي والعنف الجنساني. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية ينتشر العنف الجنسي على نطاق واسع. أما في شمال نيجيريا فقد أسفرت أعمال الاختطاف والزواج القسري واستخدام المرأة في عمليات التفجيرات الانتحارية عن خسائر باهظة، في حين أصبح الاستغلال الجنسي في المخيمات، بما في ذلك في شكل الجنس مقابل الغذاء اتجاها جديدا مثيرا للقلق. ولكي تكون استجاباتنا فعالة، فلا مناص للمجتمع الدولي من تحسين فهمه

لدور المرأة في التنمية وبناء السلام، فضلا عن تحسين فهمه للأبعاد الجنسانية للنزاعات.

ويعاني كلا البلدين أيضا من أزمات إنسانية خطيرة. ففي نيجيريا، أدى نزاع استمر على مدى ثماني سنوات في الجزء الشمالي الشرقي من البلد إلى مجاعة تسببت في تشريد ١,٩ مليون شخص وجعل ٨,٥ ملايين آخرين بحاجة إلى المساعدة. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية هناك ٧ ملايين شخص بحاجة إلى المساعدة في مقابل ٣,٨ ملايين شخص مشردين، وهو أكبر مجتمع للمشردين داخليا في أفريقيا، ويمثّل أحد أسوأ الأوضاع في العالم. وتزداد هذه الظروف العصيبة سوءا من جراء الفجوة الكبيرة في تمويل الأنشطة الإنسانية، بما في ذلك الفشل في الوفاء بالالتزامات المعلنة في مؤتمر أوسلو للمساعدة الإنسانية المعني بنيجيريا ومنطقة بحيرة تشاد. وهناك حاجة ماسة إلى التمويل المستدام والإضافي لتفادي المجاعة في نيجيريا والتصدي للأزمة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وإلى جانب تلك الشواغل الآنية، وما دامت جذور الأزمات في كليهما تكمن في النزاعات والفقر والتحديات السياسية، فإنها تتطلب إيجاد حلول سياسية إقليمية واستجابات متكاملة من شأنها أن تتخطى النهج الانعزالية تاريخيا في معالجة تلك الأزمات.

وأودّ أن أنتقل الآن إلى بعض التفاصيل المحددة لكل منهما. في نيجيريا، شعرنا بالتأثر من لقائنا فتيات التشيبوك – بتيسير من معالي وزير شؤون المرأة. إن قوتهن الرائعة كناجيات، بدلا من كونهن ضحايا، هي أمر يبعث على الالهام. والعديد منهن يتلقين التعليم والدعم النفسي – الاجتماعي استعدادا لإعادة الاندماج. ولكن آلافاً أخرى من الشابات اللاتي اختُطفن وأُعدن وتعرضن للعنف الجنسي وتأثرن بالنزاع بطرق أخرى لم يحصلن بعد على الدعم الكافي. كما تواصلنا مع نساء وفتيات مشردات يواجهن الاستغلال والانتهاك في المخيمات. وعقدنا اجتماعات مع قيادات نسائية أكدت على الحاجة إلى معالجة الصحة العقلية وتمكين المرأة.

وإنني أشيد بحكومات النيجر وتشاد والكاميرون ونيجيريا على جهودها لتعزيز الاستقرار، بما في ذلك من خلال القوة المشتركة المتعددة الجنسيات في إطار التعاون الإقليمي لحوض بحيرة تشاد. وسيظل للدعم الدولي أهمية حاسمة في التصدي للأسباب الجذرية للأزمة في تلك الحالات المعقدة جدا.

ويسرني أيضاً أن أشير إلى أن رئيس نيجيريا بالنيابة قد أنشأ، منذ زيارتنا، لجنة قضائية للتحقيق في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان من جانب أجهزة الأمن النيجيرية، واقتراح السبل الكفيلة بالحيلولة دون حدوث هذه الانتهاكات. وإنني أثني على هذه المبادرة وأشجّع السلطات المعنية على إدراج العنف الجنسي والجنساني في إطار عمل هذه اللجنة. والأمم المتحدة على استعداد لدعم هذا الجهد الهام وأيضاً لتعزيز تدابير الحماية بالنسبة إلى النساء والفتيات المشردات.

أمّا الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية فلا تزال معقدة ومتقلبة، حيث ترتكب الجهات المسلحة الحكومية وغير الحكومية على حد سواء أعمال العنف، ويستمر التدفق غير المشروع للموارد الطبيعية، وتفاقم التوترات السياسية، ومنها ما يتعلق بالانتخابات المؤجلة. وهناك مخاطر حقيقية تجاه عدم الاستقرار السياسي وتزايد الأزمات إذا ما فقدَ اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ أهميته.

ونحن جميعاً ندرك تلك التحديات وغيرها، ولكننا نرى أيضاً فرصة حقيقية لإعادة البلد على المسار الصحيح نحو تحقيق الاستقرار. ولقد شددنا في جميع اجتماعاتنا على ضرورة احترام اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر وتنفيذه، واستعداد الأمم المتحدة لدعمه. وسيتطلب هذا المسعى المزيد من الاستثمار، وليس تقليص قدراتنا ومواردنا. وعلى الرغم من ضرورة كفالة الاستخدام الأكفأ للموارد المتاحة، ولا سيما في بيئة محدودة

مالياً، فإن ما لا يقل عن ذلك أهمية هو اتخاذ تدابير لتخفيف العبء الذي يثقل كاهل الفئات الضعيفة من السكان، وتوفير الحماية التي يحتاجون إليها. وأشيد في هذا الصدد ببعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية على الخطوات المتخذة للتخفيف من الأثر المحتمل لإغلاق قواعدها في بعض المواقع، وعلى جهودها الرامية إلى وضع وتنفيذ نهج أكثر شمولاً لحماية المدنيين.

ونُثني على الجهود التي تبذلها الحكومة، بما في ذلك من خلال تعيين ممثل شخصي للرئيس بشأن العنف الجنسي وتجنيد الأطفال، بغية التقليل من حوادث العنف الجنسي المتصل بالنزاعات التي ترتكبها قوات الأمن، واتخاذ خطوات ملموسة نحو رفعها من تقارير الأمين العام عن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات. ويجب أن تستمر هذه الجهود، إلى جانب التزامنا بتقديم الدعم، حتى نصل إلى انعدام هذه الحوادث.

وتزامنا مع زيارتنا، كانت اللجنة الانتخابية قد سجلت أكثر من ٨٠ في المائة من الناخبين. ويبلغ هذا الرقم الآن أكثر من ٩٠ في المائة، مع توقع تسارع التسجيل في مناطق كاساي بعد تهدئة التوترات. وثمة ٤٨ في المائة من المسجلين هم نساء، مما يضع البلد في مصافّ أكثر الديمقراطيات رسوخا، مثل جزر سليمان وباراغواي. وإن جمع بيانات مصنفة حسب نوع الجنس هو في حد ذاته أمر يستحق الإشادة، كما الحال بالنسبة إلى الحكم المتعلق بتكافؤ الجنسين في الدستور، الذي ينبغي دعمه الآن وترجمته إلى قانون.

وفي هذا الصدد، أجرينا محادثات مطولة مع الرئيس كابيلا، الذي التزم بنشر جدول زمني للانتخابات وإجراء انتخابات خالية من العنف وبقيادة كونغولية، حيث سيكون المراقبون الدوليون موضع ترحيب. ونحن نرحب بذلك الالتزام ونتطلع إلى الإسراع في إصدار هذا الجدول الزمني للانتخابات.

ولقد اجتمع وفد الأمم المتحدة – الاتحاد الأفريقي مع النساء في غوما اللواتي كان يجري نقلهن نتيجة إغلاق مخيم المشردين داخلياً، حيث عشن لسنوات في ظل ظروف تكاد لا تسمح بالبقاء. وعلى الرغم من هذه الصعوبات، فإن بعض النساء لم يرغبن في العودة إلى مجتمعاتهن المحلية من دون ضمانات باستمرار توفر وسيلة رئيسية من وسائل الدعم في المخيمات، ألا وهي الائتمان البالغ الصغر. ومع أنه لم يكن من الممكن تأخير إغلاق أي من المخيمات، يشجعني القول إنّ تدخلنا مكّن بعض النساء من البقاء في المجتمعات المحلية ومواصلة تلقي الدعم من خلال برامج الائتمانات الصغيرة التي تيسّرها هيئة الأمم المتحدة للمرأة. والأمن بالنسبة إلى هؤلاء النسوة يتعلّق بالتمكين المالي. وأشكر الجهات المانحة التي تدعم هذه الجهود بسخاء، وأدعو الجميع إلى بذل المزيد.

واجتمعنا أيضاً مع نساء ليس لديهن أي خيار سوى الطهي على الفحم في خيامهن، مع وجود خطر كبير على صحتهن وصحة أطفالهن. فقد كانت تلك الخيام المأوى الوحيد لهن، وكان الفحم هو وسيلتهن الوحيدة لطهي الطعام والتدفئة.

وسألنا عن مستقبل هؤلاء النسوة وأُسرهن بعد إغلاق المخيم، وأُبلغنا بأن الأمم المتحدة لا تملك الأموال أو القدرات اللازمة للانتقال من توفير المساعدة الإنسانية إلى دعم المجتمعات المحلية المضيفة أو المعاد إدماجهن. وفي حين أننا قد نناقش الصلة القائمة بين العمل الإنساني والتنمية من الناحية الفلسفية هنا في نيويورك، فلن يكون باستطاعتنا المحافظة على السلام ولا منع ارتكاب العنف الجنساني في المستقبل دون تدفّق الموارد إلى هذين القطاعين في وقت واحد ودون استثمار حقيقي في مجال الإنعاش المبكر. ومن هذا المنطلق، أشجع الجهات المانحة على التصدي للتحديات التي تواجهها جمهورية الكونغو الديمقراطية بغية إعادة الإدماج في الوقت الراهن – استناداً للحاجة والحاجة وحدها.

وأثناء وجودنا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أُطلع وفدنا على التحقيق الذي تُجريه البعثة في مقتل اثنين من الخبراء العاملين مع الأمم المتحدة. وسيُنشر قريباً التقرير المتعلق بذلك الحادث المروع، الذي أدينه بشدة، وأود أن أكرر الكلام على الحاجة إلى إجراء تحقيقات شاملة بشأنه وتقديم مرتكبي هذه الجريمة إلى العدالة. وستواصل الأمم المتحدة دعم ذلك الجهد حتى إحقاق العدالة.

وأود أن أشكر العديد من الرجال والنساء المتفانين الذين التقيناهم أثناء رحلتنا الهامة والمفيدة. وأخصّ بالذكر زملائي في البعثة، ولا سيما النساء، الذين كان عملهم موضع تقدير بالغ من قبل الجميع، فضلاً عن فريق الأمم المتحدة القطري في كل من البلدين – وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، التي تتصف جهودها لدعم تمكين المرأة ببالغ الأهمية. وإنني ممتنة غاية الامتنان للمساهمة القيمة من جانب مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع.

وأود أيضاً أن أعرب عن امتناني وشكري للاتحاد الأفريقي بوصفه شريكاً في التقدم المحرز. إن شراكته لا تقدّر بثمن فيما نسعى إلى مواصلة العمل معاً من أجل تحقيق الاستقرار في المنطقة، والنهوض بمبادرة إسكات دوي المدافع بحلول عام ٢٠٢٠، وتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣.

وهناك رسالة واحدة مدويّة أكثر من غيرها ألا وهي – إن الاستثمار في النساء والفتيات يجب أن يكون محور الجهود التي نبذلها في نيجيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغيرهما إذا أردنا استدامة السلام والتنمية. وإيلاء اعتبار خاص لهذا السياق سيكون عاملاً أساسياً في الاستجابات التي تحقق النتائج الصحيحة. ونحن نتطلع إلى العمل مع الحكومات الوطنية، والمنظمات الإقليمية، والمجتمع المدني، والنساء والفتيات أنفسهن والشركاء الدوليين من أجل إحراز النتائج التي تنهض بالسلام والتنمية وتحقيق الكرامة للجميع.

الرئيس: أشكر نائبة الأمين العام على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد أنطونيو.

السيد أنطونيو (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها الاتحاد الأفريقي الكلمة في مجلس الأمن منذ بدء رئاسة جمهورية مصر العربية له، أود أن أضم صوت الاتحاد الأفريقي إلى الأصوات التي تشيد بكم، سيدي، وتدعم الأنشطة التي تضطلع بها رئاستكم في شهر آب/أغسطس.

وأود أن أتوجه بخالص الشكر إلى نائبة الأمين العام، السيدة أمينة محمد، على إحاطتها الإعلامية المفصلة جداً عن البعثة، وعلى رؤيتها والتزامها وإسهاماتها تجاه العثور، بالتضافر مع الاتحاد الأفريقي، على حلول مستدامة لتحقيق السلام والاستقرار في أفريقيا. إن نائبة الأمين العام، بمشاركة المبعوثة الخاصة لمفوضية الاتحاد الأفريقي المعنية بالمرأة والسلام والأمن، السيدة بينيتا ديوب؛ والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، السيدة فومزيلي ملامبو – نغوكا؛ والممثلة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، السيدة براميلا باتن، قد أدّت دوراً رئيسياً في إنشاء بعثة التضامن المشتركة الرفيعة المستوى بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في نيجيريا وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال الفترة من ١٩ إلى ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٧.

كانت السيدة بينيتا ديوب تود الانضمام إلى جلسة اليوم، ولكن نظرا لظروف غير متوقعة، لم تتمكن من أن تكون معنا هنا اليوم.

إن بعثة التضامن المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي التي جرى الاضطلاع بها في سياق المنتدى الرفيع

المستوى للقيادات النسائية من أجل التحول في أفريقيا الذي عقد في نيويورك في الفترة من ٣١ أيار/مايو إلى ٢ حزيران/يونيه، أتاحت للمنظمتين إجراء تقييم أفضل للدور الإيجابي الذي يمكن أن تضطلع به المرأة في تعزيز السلام والأمن والتنمية. كما عززت بعثة التضامن المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي فهمنا على صعيد السياسات والصعيد التنفيذي بأنه لا يمكن تحقيق تأثير إيجابي في حياة السكان الضعفاء إلا عندما يتكاتف الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والحكومات ومنظمات المجتمع المدني والنساء والشباب في بذل الجهود. لقد شهدنا ذلك طوال البعثة، حيث ولدت الجهود المشتركة مثابرة لم يسبق لها مثيل من أجل تحقيق الأهداف المشتركة.

أفريقيا منطقة استراتيجية لاستقرار العالم، وتضطلع النساء والشباب بدور محوري في تعزيز السلام والأمن والتنمية. وتظل مفوضية الاتحاد الأفريقي شريكا رئيسيا للأمم المتحدة من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على المستوى القاري وخطة عام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها.

والاتحاد الأفريقي أيضا في طليعة مرحلة التنفيذ للإطار التاريخي المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في السلام والأمن، الذي وقعه في نيسان/أبريل معالي الأمين العام السيد أنطونيو غوتيريش ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي السيد موسى فكي محمد. وتشير الوثيقة التاريخية إلى نقطتين استراتيجيتين للتعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. النقطة الأولى التي تؤكدها الوثيقة هي أن ”تحديات السلام والأمن في أفريقيا أكثر تعقيدا بحيث يصعب على أي منظمة بمفردها التصدي لها على نحو ملائم“. ثانيا، تشير إلى ضرورة أن يعمل الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة ”معا من أجل التعرف على المؤشرات الدالة على نزاع محتمل والاستجابة لها والتخطيط للمنع“.

وبروح المنع وتكثيف الجهود التعاونية تلك قام رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بتفويض الاضطلاع بها للمبعوثة الخاصة للاتحاد الأفريقي المعنية بالمرأة السلام والأمن لدى بعثة التضامن المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وبالتالي أكد من جديد التزامه بالنهوض بدور المرأة في عمليات السلام في جميع أنحاء القارة.

إن الطابع المتغير للنزاعات قد أبرز تحديات مثيرة للقلق، بما في ذلك الحالات الإنسانية المتدهورة التي أشارت إليها نائبة الأمين العام، وكذلك زيادة التطرف المصحوب بالعنف. إن التحديات الإنسانية الشديدة، مثل تلك التي شوهدت في شمال شرق نيجيريا وشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة كاساي فيها، تؤثر تأثيرا كبيرا في رفاه المجتمعات المحلية، ولا سيما النساء والفتيات. وعلاوة على ذلك، فإن الجماعات المسلحة مثل جماعة بوكو حرام تستغل على نحو متزايد الفتيات كعناصر لارتكاب أعمال العنف ومفجرات انتحاريات. قبل أيام فحسب من الزيارة التي قام بها الوفد المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لمايدوغوري، قتل أربعة انتحاريين من جماعة بوكو حرام ١٩ شخصا في سلسلة من الهجمات. وأفادت تقارير في وقت لاحق بأن أحد الانتحاريين الأربعة إمرأة شابة. ومن أجل الحد من هذا الاتجاه المقلق وتجنب التهميش الذي يمكن أن يؤدي إلى الإقصاء وتغذية نزعة التطرف، تقوم الحاجة إلى دعم التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة.

وحتى الآن لا يوجد أي حل لمشكلة تغيير الجهات الفاعلة عبر الوطنية باستمرار لطرق عملها، إلا عن طريق التكيف بفعالية وسرعة مع الأنماط المتغيرة للنزاعات والعواقب الوخيمة على الفئات السكانية الضعيفة. وفي ذلك الصدد، فإن الاتحاد الأفريقي يدين بشدة استمرار انتهاكات حقوق المرأة والطفل، وتضاؤل رفاههم وجميع أشكال العنف التي ترتكب ضدهم في البلدان المتضررة من النزاعات أو البلدان الخارجة من النزاعات.

وليس من قبيل الصدفة أن جرى الاضطلاع ببعثة التضامن المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي تحت عنوان ”تنشيط مشاركة المرأة ودورها القيادي في تحقيق السلام والأمن والتنمية“. لقد أدرك الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة أهمية مشاركة المرأة ودورها القيادي في مبادرات السلام والأمن والتنمية. لقد أبرزت البعثة بقدر أكبر الدور الذي يمكن أن تضطلع به المرأة الأفريقية في النهوض بمنع نشوب النزاعات والسلام والأمن وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة ٢٠٦٣. إضافة إلى ذلك أتاح الوفد الرفيع المستوى منبرا فريدا لإيصال أصوات وخبرات النساء في الميدان إلى مسامع من هم في مواقع القيادة في بلدان كل منهن، بمن فيهم رؤساء الدول ووزراء الخارجية وأعضاء البرلمان. وتمكن الوفد من الحصول على معلومات مباشرة من القيادات النسائية والشابات اللائي يعملن بنشاط على أرض الواقع، تتعلق بعدد من الاحتياجات الرئيسية، بما في ذلك إجراءات تعزيز السلام والأمن والتنمية، وتمكين المرأة من خلال التعليم الجيد وبناء القدرة على العمل، وتوفير ما يلزمهن من الهياكل الأساسية الضرورية لدعم تأهيلهن بدنيا وعقليا في البلدان المتضررة من النزاعات أو الخارجة من النزاعات.

ويواصل الاتحاد الأفريقي دعم إعادة تأهيل وتمكين المشردين داخليا وضحايا العنف الجنسي. وفي سياق مؤتمر أوسلو للمساعدة الإنسانية المعني بنيجيريا ومنطقة بحيرة تشاد الذي عقد في شباط/فبراير، دعا مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في دورته المعقودة في ١٩ تموز/يوليه المجتمع الدولي إلى تقديم المساعدة اللازمة بما يتناسب مع احتياجات السكان المتضررين في حالات الطوارئ الإنسانية. ومن الضروري أيضا كفالة التعجيل بصرف التعهدات المقدمة من أجل التخفيف من حدة الأزمة الإنسانية الراهنة.

وفي هذا الصدد يشيد الاتحاد الأفريقي بالصندوق الإنساني الجديد التابع للأمم المتحدة الذي يزيد حجمه عن ١٠,٥ مليون دولار، والمخصص لمساعدة النساء والأطفال والرجال المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة، تمشيا مع الصندوق الإنساني لنيجيريا. نحن ندرك أنه لا يزال على المجتمع الدولي بذل المزيد من الجهود المشتركة وتقديم المساعدة في المجال الإنساني في المناطق المتأثرة بالنزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وسيواصل الاتحاد الأفريقي العمل عن كثب مع الأمم المتحدة لدعم السكان المتضررين من النزاع، بمن فيهم المشردين والمجتمعات المحلية المضيفة، التي تعاني من أزمات تتعلق بالسلام والأمن وحالات الطوارئ الإنسانية والعجز في التنمية، بما في ذلك خطر المجاعة الذي يجري التقليل من شأنه. وفي ذلك الصدد، يشيد الاتحاد الأفريقي بالجهود غير المسبوقة التي تبذلها دوله الأعضاء والمسعفون في أزمات اللاجئين والأزمات الإنسانية، كالأزمة في أوغندا.

لقد سلطت بعثة التضامن المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة الضوء على توصيات رئيسية لا غنى عنها إن أردنا تحقيق استدامة السلام والأمن والتنمية. أولا، من الضروري تعزيز التركيز على تمكين وعودة المشردين داخليا واللاجئين، وبخاصة النساء والأطفال. ثانيا، هناك حاجة إلى تيسير الاستقرار في البلدان التي تواجه تحديات تتعلق بالسلام والأمن من خلال تزويدها بما يلزم من الموارد البشرية والمالية ودعم الخبراء، ولا سيما من خلال تعزيز مشاركة المرأة. ثالثا، لا بد من تعزيز وصول المنظمات الإنسانية، بما يتفق مع ولاية مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومنظومة السلم والأمن الأفريقية. وأخيرا، من الضروري تعزيز المشاركة الفعالة للنساء والشباب في منع نشوب النزاعات والوساطة والعمليات الانتخابية واتخاذ القرارات بما يتيح لهم العمل كعناصر لتحقيق السلام.

وإذ يسعى الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة إلى إبراز دور المرأة في السلام والأمن والتنمية في أفريقيا، أود أن أشدد على أن بعثة التضامن المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي جرت أيضا بروح من الإجراءات ذات الأولوية المحددة لمبادرة شبكة القيادات النسائية الأفريقية، التي أطلقتها مفوضية الاتحاد الأفريقي في إطار شراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وألمانيا.

وتهدف شبكة القيادات النسائية الأفريقية إلى تعزيز القيادة النسائية في شؤون الحكم والسلام والأمن حرصا على إحداث تحويل أفريقيا.

تمثل الشبكة مدخلا لتعزيز شراكة الأمم المتحدة مع الاتحاد الأفريقي ومساهمة محددة في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الذي عرضته ناميبيا في ٢٠٠٠. إن الشراكة الثلاثية الأطراف بين الاتحاد الأفريقي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة مع وقوف ألمانيا خلف القيادات النسائية الأفريقية حدد الهدف المتمثل في توليد أعمال مستدامة وملموسة من أجل المرأة في أفريقيا، وذلك تماشيا مع التزامات الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بالوقاية وتقديم حلول ملموسة على الصعيد العملي.

من الجدير بالذكر أن خطة عمل شبكة القيادات النسائية الأفريقية قد عززت الحاجة إلى إنشاء صندوق في الإطار الذي يمكن أن تعالج فيه قضايا محددة على الصعيد العملي، من قبيل بناء قدرات النساء والفتيات من خلال التعليم، وتعزيز الهياكل الأساسية التعليمية بتشييد المدارس ومراكز الدعم. لقد ثبتت حيوية تقوية نظم الدعم التعليمية والبدنية والعقلية خلال تبادل الآراء المثمر الذي أجراه الوفد الرفيع المستوى مع النساء والفتيات في الميدان. فالتعليم وبناء القدرات سوف يوفران الأساس اللازم للنساء والفتيات والمجتمعات ككل لزيادة الوعي بشأن القضايا الجنسانية، بما في ذلك التصدي للعنف الجنسي.

إن النتائج المشتركة على الصعيد العملي أكدت ما لدى النساء والفتيات المتضررات جراء النزاع والمآسي الإنسانية من قدرة ورغبة في إدارة أنشطة المخيمات التي تعمل بمثابة نُظم دعم للناجيات الأخريات والمساعدة في إعادة التأهيل وإعادة إدماج العمليات من خلال صندوق إقراض المرأة ودعم الأقران. إن بعثة التضامن في نيجيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية مكّنت من اختتام النقاش بشأن أهمية بناء قدرات المؤسسات والنظم القضائية في البلدان التي تشهد صراعات أو الخارجة منها. سوف تقدم مبعوثة الاتحاد الأفريقي الخاصة المعنية بالمرأة والسلام والأمن إحاطة إعلامية لمجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي عن نتائج محددة لبعثة التضامن المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

في الختام، من المسلم به أنه لا يمكن لمنظمة بمفردها أن تكفل إحلال السلم والأمن العالميين. لذلك يتعين على الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة العمل بشكل وثيق من أجل تحقيق السلام والأمن في أفريقيا. ولا بد لجهودنا من أن تستمر على أساس الميزة النسبية في السعي إلى تحقيق أهداف الاستراتيجية. وفي ذلك الصدد، لا بد من تعزيز الاستراتيجية الجديدة للشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في مجالي السلام والأمن وذلك استنادا إلى قراءة إبداعية لأحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، لتمكين الاتحاد الأفريقي وآلياته الإقليمية من القيام بدورها على الوجه الأكمل بوصفها عناصر تشكل جزءا لا يتجزأ من الأمن الجماعي.

أخيرا، يقر الاتحاد الأفريقي بأنه كثيرا ما يجري تجاهل العوامل المحركة للنزاع، من قبيل العنف الجنساني وعدم المساواة بين الجنسين. لذلك يؤكد الاتحاد من جديد التزامه الشديد بالتركيز على الاستراتيجيات الوقائية، كما ورد وصفه في ميثاق الاتحاد الأفريقي، الأمر الذي يعزز تمكين المرأة والتصدي لمصادر عدم الاستقرار، غير أنه يلحق الألم والعنف في قارتنا.

الرئيس: أشكر السيد أنطونيو على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير تيتي أنطونيو، كذلك أشكر نائبة الأمين العام على تقاسمهما تحليلاتهما لزيارتهما الهامة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وشمال نيجيريا.

هل لي أيضا أن أثني على عمل الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، السيدة زينب حواء بنغورا التي شاركت أيضا في الزيارة. فقد أكدتا لنا حقا الأثر المروع وغير المتناسب لهاتين الأزمتين على المدنيين، وعلى وجه الخصوص، النساء والفتيات. إنه تأثير لم يكن يعلمه المجلس تماما ألا عقب زيارتنا إلى منطقة بحيرة تشاد في آذار/مارس، لكنني واثق بأنه لن ينسى أحد من الذين رافقونا في تلك الزيارة قصص الكرب التي استمعنا إليها في ذلك الوقت. لقد استمعنا إلى الكثير منها، فقد استمعنا إلى الأمهات أو البنات اللواتي فقدنا كل شيء، أطفالهن وأسرهن ومنازلهن وأملهن لصالح جماعة بوكو حرام.

للأسف، يبدو أنه لا يزال يجري قص تلك القصص. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وحكومات المنطقة، لا تزال المعاناة مستمرة، مع وجود ما يزيد على مليوني شخص ما فتئوا مشردين بسبب التمرد في منطقة بحيرة تشاد، أي أكثر من ٩٦ في المائة. ويمكن أيضا الاستماع إلى قصص مشابهة بصوت مدوٍ وواضح في جمهورية الكونغو الديمقراطية التي تضم الآن أعلى نسبة من السكان المشردين في أفريقيا. إن التقارير الصادرة من مناطق كاساي تجعلنا جميعا نشعر بالألم والغثيان. فتلك التقارير تتحدث عن مقابر جماعية، وأعمال قتل وتشويه وحشية، تشمل النساء والأطفال. وتخبرنا بتفشي العنف الجنسي. لقد تمت الاستجابة إلى أكثر من ٠٠٠ ١ حالة منذ بداية الأزمة في العام الماضي، وربما يكون العدد الفعلي للحالات أعلى من ذلك بكثير.

لقد تسبب ذلك بأزمة تركت ٠٠٠ ٤٠٠ طفل معرضين لخطر سوء التغذية الحاد والشديد. إن هاتين الحالتين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وشمال نيجيريا تختلفان في نواحٍ عديدة، ومع ذلك فإنهما نتاج نفس الدوامة. وهي دوامة عدمٍ الاستقرار التي تولد العنف وتؤدي إلى انهيار القانون والنظام. إنها دوامة تمكن جماعات من قبيل بوكو حرام من الازدهار وارتكاب أفظع الجرائم.

ببساطة، نحن بحاجة إلى كسر تلك الدوامة. وأقصد بلفظة نحن، الجميع منا، بما في ذلك مجلس الأمن، ولكن يجب أن تقع المسؤولية في المقام الأول على الحكومات المتأثرة بذلك. من واجب حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والحكومة النيجيرية استعادة الاستقرار لأن عدم الاستقرار يذكي لهيب الأزمات. وبقيامها بذلك، يجب عليها أن تحترم حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. لا يمكن أن تكون تلك الحكومات جزءا من المشكلة إذا أرادت أن تكون جزءا من الحل.

هذا يعني أنه يجب على الحكومات أن تحمي المدنيين عند استعادتها للاستقرار. وهذا يعني أنه يجب عليها النظر في الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي، بصرف النظر عما إذا كانت الادعاءات موجهة ضد قواتها أو أي مجموعة أخرى أو تشمل حفظة سلام تابعين للأمم المتحدة أيضا. وهذا يعني أنه يجب على الحكومات مساءلة الذين ارتكبوا هذه الجرائم، وعليها أن تظهر بأنه لا يمكن أن يكون هناك إفلات من العقاب أو الهرب، وأن سيادة القانون تنطبق على الجميع.

نحن بحاجة إلى مساعدتها في هذا المسعى. هذا هو السبب الذي حمل المملكة المتحدة، جنبا إلى جنب مع شركائنا في الأمم المتحدة وشركاء من المنظمات غير الحكومية، على دعم الحكومة

النيجيرية لإعادة الخدمات الاجتماعية الأساسية إلى المناطق التي استعادت الاستقرار. وهو السبب الذي حملنا على التعهد بتقديم ٦ ملايين دولار لدعم الاستجابة الإنسانية في كاساي، وعلى تأييد قرار مجلس حقوق الإنسان بالإجماع بشأن نشر فريق من الخبراء للنظر في الحالة هناك. وهذا ما يدفعنا إلى تدريب القوات المسلحة النيجيرية، والوحدات الأفريقية لحفظ السلام بشأن حماية المدنيين ومنع العنف الجنسي والعنف المتعلق بنوع الجنس. ولهذا السبب تعمل المملكة المتحدة على تمويل المساعدة القانونية في جمهورية الكونغو الديمقراطية لمساعدة الناجين من هذه الجرائم.

بيد أنه في نهاية المطاف، كل هذه الأعمال قصيرة الأجل نسبيا. فلكي ننهي الأزمات التي يعاني منها الكثير من النساء والفتيات على نحو غير متناسب في جمهورية الكونغو الديمقراطية ونيجيريا، علينا أن نرى التقدم المتعلق بالمرأة والسلام والأمن في الأجل الطويل. من حيث الجوهر، هذا يعني تحقيق المساواة للمرأة في جميع جوانب الحياة السياسية وفي الحكومة والمجتمع. إذ من غير المقبول أن تمثيل النساء في الإدارة الحكومية الرسمية وعمليات السلام لا يزال ضئيا، بينما تبين الدراسات، المرة تلو الأخرى، أن مشاركة المرأة في هذه العمليات تساعد على نجاحها في نهاية المطاف.

في نيجيريا، على سبيل المثال، انخفضت مشاركة المرأة في مجلس النواب ومجلس الشيوخ منذ عام ٢٠١١. تبلغ المشاركة الآن حوالي ٥ في المائة. أما في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فلا يوجد سوى امرأتين شاركتا في المناقشات من أجل التوصل إلى اتفاق سياسي أثناء الأزمة في العام الماضي. فلو شاركت امرأة واحدة أخرى، لتوائم العدد الإجمالي للنساء الجالسات حول هذه الطاولة التي تمثل الدول الأعضاء في مجلس الأمن. سواء في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أو في نيجيريا، بل في الواقع، في مجلس الأمن، فلندعو جميعا إلى المشاركة النشطة الكاملة للمرأة.

لقد عانت النساء لوقت طويل للغاية وخرجن من هذه الأزمات. لقد آن الأوان لهن منذ زمن طويل للقيام بدورهن على الوجه الأكمل لحسمها.

السيد سيك (السنغال) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بياني بتوجيه الشكر إلى الوفد المصري على الدعوة إلى الاستماع إلى إحاطة إعلامية هذا اليوم عن أهداف ونتائج بعثة التضامن الرفيعة المستوى المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة إلى جمهورية نيجيريا الاتحادية وجمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من ١٩ إلى ٢٧ تموز/يوليه.

وأشيد بمشاركة نائبة الأمين العام، السيدة أمينة محمد، والسفير تيتي أنطونيو، المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. ونرحب بهم جميعا. وأشكر نائبة الأمين العام والسفير تيتي أنطونيو على إحاطتيهما الإعلاميتين الوافيتين الشاملتين والغنيتين بالمعلومات.

وللاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة كل الأسباب التي تدعوهما للقيام بزيارة مشتركة إلى هذين البلدين الأفريقيين العملاقين بحق في القارة بالنظر إلى مساحتهما، فضلا عن عوامل الديمغرافيا والوزن الاقتصادي وثراء التنوع الثقافي والتنوع البيولوجي الفريد لكليهما. فهما يستحقان تلك الزيارة الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة والشاملة فيهما. وإذ ننظر إلى الوضع في البلدين اللذين تمت زيارتهما، بالإضافة إلى العديد من الأوضاع الأخرى، فإننا مقتنعون بأن نهج المرأة والسلام والأمن مفيد للغاية بالمقارنة مع نُهج أخرى اُستخدمت في الاستجابة للأزمات وبناء قدرة الدول والمجتمعات المحلية المعنية على التحمُّل عندما تواجه طائفة من التحديات التقليدية والتهديدات الجديدة الهائلة.

وينبغي التذكير بأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) قد كان مستلهما من أفريقيا. ومثلما ذكر السفير أنطونيو للتو، فقد كان

ذلك القرار مستلهما من ناميبيا. ولذلك السبب فإن تشكيل البعثة – الذي يجمع بين القيادة النسائية الفريدة للأمم المتحدة مع مثيلتها من الاتحاد الأفريقي بما يتجاوز مجرد الجانب الرمزي – يبدو مثالا جيدا على التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة البلدان الأفريقية. وذلك التعاون مفيد للغاية لأجل التصدي الفعال للعديد من التحديات التي تواجه السلام والأمن والتنمية في أفريقيا. وبالتالي، يود الوفد السنغالي أن يعرب عن تهنئته الحارة للمبادرين بتلك البعثة التي كانت غنية بالعبر والدروس مثلما أوضح مقدمو الإحاطات الإعلامية.

ونأمل أن تكون بالثراء نفسه من حيث أثرها على واضعي السياسات وعلى أهداف تلك السياسات، وهي المرأة في هذين البلدين، وخاصة النساء المتضررات من الأزمات الأمنية والإنسانية بصورة مباشرة. وهذا نموذج للعمل المتضافر بوصفه خطوة أخرى نحو تنفيذ القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥) الذي اتخذه المجلس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ بعد مضي ١٥ عاما على اتخاذ القرار الرائد ١٣٢٥ (٢٠٠٥) السالف الذكر. وسلطت هذه الزيارة الأضواء على الأزمات في كلا البلدين اللذين تمت زيارتهما، فضلا عن التشديد على مكانة المرأة ودورها في مستقبل مجتمعاتها وبلدانها، لا سيما في أوقات النزاع.

ويود وفد بلدي أن ينوه، مع الشعور بالارتياح، بالنظر إلى مضمون هذه البعثة الرفيعة المستوى، بالعزم على تحقيق الاتساق على المستوى العملي بين أهداف التنمية المستدامة وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ ومنظومة السلم والأمن الأفريقية.

لقد جُمِع قدر هائل من المعلومات في الميدان وتمكنت البعثة المشتركة من إجراء تفاعلات إيجابية في نيجيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وخاصة مع السلطات في هذين البلدين على أعلى المستويات، فضلا عن التفاعلات مع النساء ضحايا النزاعات والأزمات مثل طالبات المدرسة الثانوية في بلدة شيبوك. وما زلنا مقتنعين بأن تلك المعلومات والتفاعلات ستعزز من أداء الشبكات التي أنشئت لأجل التصدي لمسألة المرأة والسلام والأمن على جميع المستويات على نحو أفضل.

وتكرر السنغال النداء الذي وجّهته نائبة الأمين العام لزيادة تعبئة جهود المجتمع الدولي لصالح هذين البلدين، أي منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية وأفريقيا بشكل عام. ومن المتوقع أن يعقد مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي مشاوراتهما السنوية الحادية عشرة في أديس أبابا الشهر المقبل، ولا أرى فرصة أفضل من هذه لمتابعة تلك الزيارة.

السيد لورينتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): تشكر دولة بوليفيا المتعددة القوميات الرئاسة المصرية على عقد هذه الجلسة. ونرحب أيضا بوجود نائبة الأمين العام السيدة أمينة محمد، والمراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، السفير تيتي أنطونيو معنا اليوم.

وتود بوليفيا التنويه بنائبة الأمين العام على وجه الخصوص، ليس لإحاطتها الإعلامية فحسب، بل ولتحقيق أول مبادرة مشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي للقيام بزيارة رفيعة المستوى تركز على أهمية مشاركة المرأة في عمليات السلام والأمن والتنمية بالإضافة إلى مكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع المسلح. ونرى أن من شأن هذا أن يصبح نموذجا وأنه يمكن القيام بزيارات مماثلة ليس في أفريقيا فحسب بل إلى مناطق أخرى من العالم أيضا. وكلاهما ضروري لزيادة مستوى الوعي المجتمعي بالدور الذي ينبغي أن تضطلع به المرأة في جميع المجالات – الاقتصادية والسياسية والاجتماعية – فيما يتعلق بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وفيما يخص العنف الجنسي في حالات النزاع، ترى بوليفيا أن هذه الجريمة هي من أكثر الأعمال لاإنسانية وأن العواقب النفسية والبدنية المترتبة عنها تؤثر بشكل دائم على نمو شخصيات الضحايا. ويجب على المجتمع الدولي الآن التصدي لهذه المشكلة وحشد جهوده الرامية إلى تنفيذ التدابير ذات

الصلة على الصُعد الوطنية والإقليمية والدولية. ونعتقد أن العنف الجنسي في حالات النزاع يمثّل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. ولذلك السبب، قرر مجلس الأمن تأييد تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

ونشدد في ذلك الصدد، على جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن ولا سيما القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥) وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة لإدماج المنظور الجنساني على نحو فعال. وبالرغم من تلك الجهود ما تزال مشاركة المرأة هامشية. فقد اتخذ مجلس الأمن وحده ثمانية قرارات تتصل بالعنف الجنسي ضد المرأة والترابط الوثيق بين عمليات السلام ومشاركة المرأة فيها. ويجب علينا أن نواصل العمل لكفالة التعامل مع أوضاع المرأة في حالات النزاع على سبيل الأولوية في جدول أعمال مجلس الأمن. وقبل سبعة عشر عاما شدد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على الصلة الحاسمة بين المساواة بين الجنسين والسلام والأمن الدوليين.

فالعنف الجنسي في حالات النزاع لا يميز بين الجنسين. ومع ذلك، فإنه في الغالب يسبب الضرر للنساء والفتيات اللاتي يقعن ضحايا الاغتصاب والاسترقاق الجنسي والإكراه على البغاء والزواج القسري والتعقيم القسري وغير ذلك من أشكال العنف. ومن الأمثلة على ذلك حالة نيجيريا التي اختطفت فيها جماعة بوكو حرام، وهي جماعة متطرفة عنيفة، منذ عام ٢٠١٤ حوالي ٧ ٠٠٠ من النساء والفتيات اللواتي يقعن ضحايا تلك الجرائم التي تترك أثرا نفسيا عميقا بين السكان الإناث في ذلك البلد.

كما تستخدم الجماعات الإرهابية العنف الجنسي ليس كسلاح من أسلحة الحرب فحسب، ولكن أيضاً كوسيلة لتمويل أنشطتها. لذلك، من الضروري مكافحة المحاولات الرامية إلى إضفاء الشرعية على الأرباح غير المشروعة المتأتية من الاستغلال الجنسي والبغاء القسري التي دخلت في النظام المالي العالمي من خلال غسل الأموال وما يسمى بالملاذات الضريبية، الأمر الذي يميل إلى تخفيض أو إلغاء الضوابط المعمول بها في مختلف مجالات الاستثمار. وفي هذا السياق، من الضروري التحقيق فيما إذا كانت لهذه الجماعات الإرهابية إمكانية الوصول إلى ما يسمى بالملاذات الضريبية.

وبالمثل، يساورنا القلق إزاء استمرار تدهور الحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ووفقاً لبيانات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، أقدمت الجماعات المسلحة على تجنيد أكثر من ٥٠٠ فتى وفتاة في منطقة كاساي، وهي إحدى المناطق الأكثر تضرراً من العنف. وهناك أكثر من ٦٠٠ حالة عنف جنسي منذ آب/أغسطس ٢٠١٦، وثمة العديد من حالات ضحايا الاتجار بالبشر، والتهريب، والإعدام بإجراءات موجزة، والاحتجاز التعسفي والاعتقالات. علاوة على ذلك، ووفقاً لبيانات منظمة الأمم المتحدة للطفولة، أدّت الاشتباكات العنيفة في منطقة كاساي بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وميليشيا كامونا نسابو إلى آثار مدمرة على الأطفال.

وإضافة إلى ما سبق، فإن أحد أصعب آثار العنف الجنسي الذي يتعيّن على الناجيات التغلب عليه هو وصمة العار التي تلحق بهؤلاء النسوة وأطفالهن، بالإضافة إلى ما يتصل بذلك من تمييز وتهميش اجتماعي – اقتصادي، الأمر الذي يجعلهم مواطنين من الدرجة الثانية. وبناء على ذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يساهم في توفير الدعم للمبادرات الوطنية الرامية إلى إعادة إدماج الناجيات من تلك الصدمات وأطفالهن في المجتمع، حتى يتسنى لهم التمتع بكامل حقوقهم.

وتحقيقاً لهذه الغاية، تؤيد بوليفيا استراتيجية الأمين العام ذات النقاط الأربع لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين ومعالجة الحالات القائمة، بما في ذلك إعطاء الأولوية للضحايا وتلبية احتياجاتهم والاستفادة من تجاربهم؛ وإنهاء الإفلات من العقاب الذي يسبب الوصم؛ وتعزيز مشاركة المجتمع المدني والشركاء

الأجانب؛ وتحسين الاتصال الاستراتيجي من أجل زيادة الوعي. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي تنفيذ التدابير اللازمة لمنع النزاعات المسلحة وتعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام والأمن والتنمية.

ونحن ندرك أنه لا تزال هناك تحديات هيكلية، من قبيل العقلية المتسلطة التي تفرض استلاب وامتلاك أجساد النساء، بما في ذلك التحكم بحياتهن الجنسية وحتى بقدراتهن الإنجابية. والعنف ضد المرأة هو تعبير عن نظام متسلط ومتجذر في المجتمع، يزيد من تطرّفه استخدامُ النساء والفتيات، من بين أمور أخرى، كدروع عسكرية.

وتؤكد بوليفيا على الحاجة إلى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأخرى في مجال مكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع. والاتصال الوثيق بين الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة والمبعوث الخاص لرئيس لجنة الاتحاد الأفريقي أمر حيوي إذا أردنا تنفيذ برنامج المرأة والسلام والأمن في القارة الأفريقية، وبالتالي تعزيز الآليات القائمة.

إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وكذلك خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، تضعان المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ضمن أهم أهدافهما. ومن دون أن تأخذ النساء مكانهن الكامل باعتبارهن جهات فاعلة رئيسية، سيكون من المستحيل إحراز تقدم في مجال التنمية الاجتماعية. والمساواة بين الجنسين ليست مجرد حق من حقوق الإنسان، فهي توفر أيضاً الأساس اللازم لتحقيق السلام والتنمية المستدامين.

ومن خلال تجربتنا، أي التجربة البوليفية، فإن الإدارة السيادية للموارد الطبيعية تتصف بأهمية بالغة بالنسبة إلى التنمية الاقتصادية – الاجتماعية للدولة. وفي الواقع، فمن خلالها، إلى جانب القيادة والإرادة السياسية المناسبة، يمكن تحقيق تحول هيكلي في المجالات الرئيسية للتنمية.

ومنذ أن أصدرت بوليفيا دستورها السياسي الجديد في عام ٢٠٠٩، أقدمت على وضع وتنفيذ تشريعات تهدف إلى بناء مجتمع عادل يقوم على أساس تكافؤ الفرص بالنسبة إلى المرأة، مع التركيز على تمكينها السياسي من خلال التعادل والتناوب في قوائم المرشحين للمكتب التمثيلي، مما يجعل بلدنا ثاني بلد من حيث عدد النساء البرلمانيات في العالم. وفي المجال الاقتصادي، يضمن القانون المتعلق بالتجديد المجتمعي للإصلاح الزراعي حق المرأة في تملك الأراضي.

وفي الختام، تقترح بوليفيا، بالإضافة إلى خطة الأمين العام ذات النقاط الأربع، وضع ميثاق يضمن تمكين المرأة وإدماجها في ضوء الهدف ٥ من خطة عام ٢٠٣٠، الذي يدعو مجلس الأمن وهيئات الأمم المتحدة الأخرى في منظومة الأمم المتحدة إلى معالجة هذه المسألة. وينبغي أن يكفل هذا الميثاق، أولاً، التمكين السياسي للمرأة من خلال القوانين التي تضمن التكافؤ والتناوب في المناصب التمثيلية المنتخبة. ثانياً، ينبغي له أن يكفل مشاركة المرأة في عمليات السلام وتعزيزها عن طريق رسم دور نشط لها في مجالات الوقاية والوساطة والحوار، بغية التوصل إلى حلول متساوية. ثالثاً، ينبغي لنا في هذا الميثاق كفالة أن تكون المرأة منخرطة في عمليات إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع من خلال الإدماج الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. رابعاً، ينبغي كفالة التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال القوانين والسياسات العامة التي تسمح، في جملة أمور، بإمكانية امتلاك الأراضي والحصول على الائتمان لتيسير استقلالها الاقتصادي. بطبيعة الحال، إن جميع عمليات السلام والتنمية يجب أن تشمل النساء إذا كنا حقاً نريد سلاماً عادلاً ومستقراً ودائماً.

السيدة سيسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر السفير تيتي أنطونيو، وأن أخصّ بالشكر نائبة الأمين العام أمينة محمد، على إحاطتيهما الإعلاميتين بشأن التحديات الهائلة التي لا تزال المرأة تواجهها

في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي حوض بحيرة تشاد. ونحن نثني على هذا الجهد الجديد المشترك الذي بذلته نائبة الأمين العام مع الاتحاد الأفريقي لتوجيه الاهتمام اللازم والزخم الدولي المتجدد صوب النهوض بأدوار المرأة في عمليات السلام والأمن والتنمية على الصعيد العالمي. ومجلس الأمن بحاجة إلى القيام بعمل أفضل لفهم المخاطر التي تواجهها النساء في مناطق النزاع، فضلاً عن الإقرار بأنه يمكننا أن نساعد البلدان بصورة أفضل على التعافي من آثار النزاعات من خلال تعزيز الإدماج الكامل للمرأة في عمليات السلام.

إن لاستخدام العنف الجنسي في حالات النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية تاريخا طويلا، وأعمال العنف الأخيرة في مناطق كاساي هي أحدث فصوله المروعة. فلقد تلقت الأمم المتحدة أكثر من ٦٠٠ بلاغ عن العنف الجنسي في مناطق كاساي منذ شهر آب/أغسطس، بما في ذلك ١٨٦ بلاغاً عن أعمال العنف الجنسي المتصل بالنزاعات التي ارتكبتها وحدات بذاتها من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. واستمعنا إلى تقارير عن الفظائع المرتكبة ضد مدنيين، بما في ذلك عمليات إعدام للأطفال. فثمة مدنيون يتعرضون للتشويه والحرق أحياء والتقطيع بالفؤوس حتى الموت، ولا يزال العنف يزداد سوءاً. ولقد أجبر العنف المتواصل والتجاوزات الصارخة أكثر من ١,٣ مليون شخص على الفرار من ديارهم بحثاً عن الأمان.

ومن الأهمية بمكان أن نائبة الأمين العام أثارت هذه المسائل معنا اليوم. وهناك عدد أكبر بكثير من الضحايا الذين يتعرضون للمعاناة ويحظون بقدر قليل جدا من الاهتمام بمحنتهم. فمجلس الأمن يحتاج إلى التحرك الآن بغية وقف هذا العنف، بما في ذلك عن طريق مطالبة القوات الحكومية بوقف الانتهاكات ومساءلة أولئك الذين يرتكبون أعمال العنف الجنسي وغيره من الأعمال الوحشية.

وفي نيجيريا، اجتاحت جماعة بوكو حرام الجزء الشمالي الشرقي من البلد، مختطفة العشرات من النساء والأطفال، ومعرضة هؤلاء الضحايا للرق وغسل الأدمغة بغية شن المزيد من الهجمات. وفي آذار/مارس من هذا العام، أتيحت لي الفرصة مع أعضاء آخرين في المجلس لزيارة حوض بحيرة تشاد والالتقاء بالمشردين في مايدوغوري في شمال شرق نيجيريا. لقد تكلمت النساء هناك بصورة مؤثرة عما تعرضن له على أيدي جماعة بوكو حرام. ووردت روايات عن عمليات اختطاف وزواج بالإكراه، وعن الاستغلال الجنساني والجنسي الذي ترتكبه جماعة بوكو حرام وغيرها من الجماعات المسلحة. ولا يزال الضحايا، بمن فيهم النساء والفتيات، يعانون بشكل هائل من الوصم والافتقار إلى الدعم النفسي – الاجتماعي. فهذه الاعتداءات مثيرة للاشمئزاز؛ وينبغي أن تسبب صدمة لنا.

إن سبع سنوات من العنف في الشمال الشرقي لنيجيريا أودت بحياة أكثر من ١٥ ٠٠٠ شخص، وأجبرت أكثر من مليونين على الفرار من منازلهم، وخلّفت ما يزيد على ٤,٧ مليون إنسان ممن يعتمدون على المعونة الغذائية، وهم معرضون لخطر المجاعة في العديد من المناطق. وكما أفادت نائبة الأمين العام، فالنساء والفتيات اللواتي تم تحريرهن من الصدمات التي واجهنها تحت سلطة جماعة بوكو حرام يعُدْنَ أحياناً إلى قراهن ولكن ليواجهن صدمات جديدة فحسب.

وهذا الواقع الجديد يأتي في شكل الإقصاء والوصم من جانب المجتمعات المحلية التي كنّ يعتبرنها في السابق ديارا لهنّ. وبعد أن تحتجزهن جماعة بوكو حرام، فإن الكثير من النساء والفتيات لا يمكنهن العودة إلى ديارهن – حتى بعدما يتم الإفراج عنهن. وتواجه هؤلاء النساء والفتيات، وفي العديد من الحالات، الأطفال الذين يولدون أثناء احتجازهن لدى جماعة بوكو حرام، التشرد واليأس، وقد تطول هذه التحديات لتشمل أجيالا. وستواصل الولايات المتحدة عملها مع حكومة نيجيريا للقضاء

على جماعة بوكو حرام ودعم الاستقرار في المنطقة الشمالية الشرقية.

إن التهديد الذي تشكله جماعة بوكو حرام والجماعات المرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في غرب أفريقيا لا يزال خطيرا، ولكن بينما نعمل على إحراز تقدم في هذا النزاع، من الضروري أن تواصل نيجيريا العمل من أجل إحلال السلام. وسيتطلب هذا الأمر تعزيز المؤسسات الحكومية، ولا سيما الحكومات المحلية والمناطق المتأثرة بالصراع، ودعم الاستثمار الاقتصادي والتنمية، وتقديم الخدمات إلى المواطنين بغية تنفيذ برامج فعالة ومنسقة إقليمياً، وذلك في سبيل تحقيق برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ومناهضة التطرف.

وجمهورية الكونغو الديمقراطية وحوض بحيرة تشاد هما للأسف مجرد مثالين على الأنماط الأوسع نطاقا للنزاعات المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن. وفي عدد متزايد من الأماكن، عندما تندلع الحروب أو النزاعات، تكون المرأة أول ضحية للاعتداءات التي يأباها الضمير. وكثيرا ما يسعى المقاتلون إلى إهانة كرامة النساء والفتيات باعتبار ذلك عنصرا رئيسيا في استراتيجيتهم التي تستهدف قمع السكان. ونأمل في أن تساعد الزيارة وجلسة الإحاطة الاعلامية التي قدمتها اليوم نائبة الأمين العام على زيادة التوعية بهذه المشكلة الخطيرة والواسعة الانتشار.

وستظل الولايات المتحدة تؤيد بقوة السياسات التي تهدف إلى حماية النساء اللاتي يقعن ضحايا النزاع والتي تعزز دور المرأة بوصفها صانعة للسلام عندما ينتهي العنف. وقد يعتقد المرء أن العديد من النزاعات المستعصية المدرجة في جدول أعمال المجلس ربما تكون أقل استعصاء على الحل في حال جلوس عدد أكبر من النساء إلى الطاولة. وستعمل الولايات المتحدة على الإقرار بالإسهامات الفريدة التي تقدمها النساء، وعلى لفت الانتباه إلى محنتهن عندما يقعن ضحايا النزاعات. علاوة على ذلك، لا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بتنفيذ خطة العمل الوطنية للولايات المتحدة بشأن المرأة والسلام والأمن – وهي خطة خرجت من رحم القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

ويحدونا الأمل في أن تساعد جلسة اليوم على دفع أعضاء المجلس إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وحوض بحيرة تشاد، وغيرهما من النزاعات التي تتعرض فيها النساء والفتيات لخطر جسيم. ولقد وجهت نائبة الأمين العام اهتمامنا واهتمام العالم اليوم إلى تلك المسائل. وتكمن مسؤوليتنا الآن بصفتنا أعضاء مجلس الأمن في أن تتبع هذه الإحاطة الاعلامية عواقبُ وخيمة على الذين يرتكبون هذه الانتهاكات. وستواصل الولايات المتحدة القيام بدور رائد في الضغط من أجل تحقيق المساءلة التي تمس الحاجة إليها كثيرا.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نحن ممتنون لنائبة الأمين العام، أمينة محمد، والمراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي، السيد تيتي أنطونيو، على إحاطتيهما الإعلاميتين المفيدتين والمفصّلتين. ونود أيضا أن نثني على المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، السيدة فومزيلي ملامبو – نغوكا، والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، السيدة براميلا باتن.

إن منع نشوب الصراعات وحلها هو شرط مسبق ضروري لكفالة تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ونحن نؤيد عمل الاتحاد الأفريقي والهيئات دون الإقليمية في الأدوار التي تتعلق بمنع نشوب الصراعات وحلها، لأن هذه المنظمات بالتحديد لديها أفضل المعلومات بشأن الحالة على أرض الواقع واحتمالات التسوية السلمية. ونؤيد أيضا تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

ومسألة المرأة والسلام والأمن هي جزء لا يتجزأ من مجمل عملية السلام وبناء السلام بعد انتهاء النزاع. والبرنامج الخمسي للاتحاد الأفريقي بشأن المساواة بين الجنسين والسلام والأمن ٢٠١٥-٢٠٢٠ لهو مثال واضح على المبادرة الإقليمية لتعزيز

مشاركة المرأة في عمليات السلام. ومن الأهمية بمكان أيضا كفالة ألاّ يكون مثل هذا العمل مجرد خطب حماسية، بل يجب أن يسفر عن نتائج محددة فيما يتعلق بتحسين وضع النساء والفتيات في مجتمعات ما بعد الصراع.

ونحن نشعر بالقلق إزاء التقارير المستمرة عن العنف الجنسي الذي ترتكبه الجماعات الإرهابية، مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجماعة بوكو حرام. وندين بشكل قاطع تلك الممارسة الإجرامية التي يستخدمها الإرهابيون. ونحث الدول على التعاون بنشاط في مكافحة الاقتصاد الموازي للإرهابيين الذين يستفيدون ماليا من الاتجار بالبشر والاسترقاق الجنسي والإكراه على البغاء. ونؤيد عمل القوات المسلحة المتعددة الجنسيات التي تتألف من قوات أفريقية للتصدي لجماعة بوكو حرام.

ونتفق مع شواغل زملائنا تجاه أن تدهور الحالة في مقاطعات كاساي الكونغولية تضر بالنساء والأطفال. ونحن نشعر بالقلق إزاء تصاعد المواجهة بين السلطات والميليشيات القبلية المسلحة في تلك المقاطعات. ويتعين على الحكومة وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية اتخاذ تدابير إضافية من أجل نزع فتيل الحالة. بيد أننا نود أن نحذّر من إلقاء اللوم عشوائيا بشأن ما يحدث على قوات الجيش والشرطة في الكونغو لما يزعم من استخدامها غير المتناسب للقوة. فأفراد ميليشيا كامونا نسابو مسؤولون أيضا. إنهم يهاجمون مسؤولي الحكومة والمدارس ومراكز الاقتراع ويجندون الأطفال. ولا يمكن لذلك أن يبرر الانتهاكات لحقوق الإنسان من جانب وكالات إنفاذ القانون. فنحن بحاجة إلى انتظار نتائج التحقيق الرسمي الذي تجريه السلطات.

ونعتقد أن الأسباب الجذرية لتلك المشكلة ينبغي معالجتها من خلال مساعدة السلطات الكونغولية على إصلاح قطاع الأمن، بغية التأكد من أن موظفي إنفاذ القانون يلتزمون بحقوق الإنسان. ويتعين تنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان بمزيد من الحذر، إذ أنها لا تتيح بناء قدرات وكالات إنفاذ القانون، بلا ولا يتحسن الوضع العسكري والسياسي نتيجة لذلك، ويبدو أن هناك حلقة مفرغة. ونعتقد أنه من أجل تحسين الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يجب على جميع الأطراف الكونغولية الالتزام بالاتفاق السياسي الشامل المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

وحماية النساء في النزاعات المسلحة من خطر العنف الجنسي هو المهمة الرئيسية لحكومات الدول المعنية بالنزاعات. لذلك، نود بصفة خاصة تسليط الضوء على التدابير التي اتخذتها حكومتا نيجيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية لمكافحة العنف الجنساني والعنف الجنسي في حالات النزاع المسلح، بما في ذلك مكافحة الإفلات من العقاب على ذلك النوع من الجريمة، ونشر الشرطة النسائية في مخيمات المشردين داخليا ومخيمات اللاجئين، وتوفير المساعدة الطبية والنفسية والقانونية للناجيات من هذا العنف ومساعدتهن على إعادة الإندماج الاجتماعي والاقتصادي. ونعتقد أن المجتمع الدولي، بما فيه الأمم المتحدة، يواجه تحديا كبيرا في المساعدة على بناء القدرات الوطنية المتصلة بمكافحة العنف ضد النساء والفتيات في حالات النزاع المسلح ومنعه، وفي مساعدة الجهود الوطنية الرامية إلى تحسين مشاركة المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها.

السيد لامبرتيني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر الرئاسة المصرية على عقد هذه الجلسة. ومن دواعي سروري الخاص أن أرحب بنائبة الأمين العام أمينة محمد. إنني أشكرها على إحاطتها الإعلامية الشاملة، وأشكر المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي، السفير تيتي أنطونيو، على إسهامه المفيد جدا.

إن إيطاليا تشيد بما أبدته نائبة الأمين العام من قيادة في تنظيم أول بعثة مشتركة رفيعة المستوى مع الاتحاد الأفريقي،

حيث ركزت على المشاركة الهادفة للمرأة في تحقيق السلام والأمن والتنمية. ونحن نرحب بها لثلاثة أسباب رئيسية.

أولا، إن البعثة قد مهدت الطريق أمام المزيد من الشراكة المستدامة مع الاتحاد الأفريقي في ذلك المجال، ونحن نشيد بها ونشجعها تماما.

ثانيا، تهدف المبادرة إلى معالجة مشكلة ما فتئت منظومة الأمم المتحدة تتعرض للانتقاد بسببها، ألا وهي تقوقعها في العمل، مما حال أحيانا دون استجابة فعالة للأزمات. وتمشيا مع القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، من الأهمية بمكان أن نكفل تحسين تعميم مراعاة المنظور الجنساني في التنمية، وترتيب أولويات السياسات والبرامج والتنسيق بينها وتنفيذها.

ثالثا، من المهم أن تواصل الأمم المتحدة الدعوة والعمل في الميدان من أجل دعم السلطات الوطنية في القضاء على جميع الانتهاكات الحالية ومساءلة جميع الجناة.

في هذا الصدد، لا نعتبر أن من قبيل المصادفة أن قائد التمرد السيء السمعة وأمير الحرب نتابيري شيكا الذي تورط في عمليات اغتصاب جماعي وحشية راح ضحيتها ما لا يقل عن ٣٨٧ من المدنيين في واليكالي في ٢٠١٠، قرر الاستسلام لبعثة الأمم المتحدة في ٢٦ تموز/يوليه بينما كانت البعثة قائمة.

كما أظهرت الزيارة التي قامت بها البعثة، فإن النهوض بالمساواة بين الجنسين وتعزيز المشاركة النشطة للمرأة في عملية السلام أمر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة، فضلا عن إحلال السلام والأمن الدائمين. كما يتضح من العديد من النساء اللواتي التقت بهن نائبة الأمين العام خلال زيارتها للمنطقة، فإن المرأة قوة دافعة للتنمية، حتى في أصعب الحالات. أما في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على سبيل المثال، فإن النساء المشردات، على الرغم من الظروف المعيشية الصعبة للغاية في مخيمات اللاجئين، نجحن في تنظيم شكل ما من أشكال الحصول على القروض الصغيرة، ليس لتمكينهن من البقاء على قيد الحياة فحسب، بل لكي يسهمن في مجتمعاتهم المحلية.

في الاجتماع الذي عقد مع المسؤولين الحكوميين، كان المقصود بخطاب المرأة والسلام والأمن، أي تنشيط مشاركة المرأة ودورها القيادي في عملية السلام والأمن الدوليين، أن يكون مدخلا لحوار أولي مع السلطات المحلية في نيجيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

ترحب إيطاليا بخيار نائبة الأمين العام لزيارة نيجيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي نيجيريا، لا تزال جماعة بوكو حرام تشكل تهديدا رئيسيا للسلم والأمن، وأيضا بسبب العديد من حالات الاختطاف التي تستهدف النساء، كالاختطاف الذي شمل فتيات تشيبوك وارتكبته تلك الجماعة الإرهابية. وخلال بعثة مجلس الأمن إلى حوض بحيرة تشاد في آذار/مارس التي كان لي شرف المشاركة فيها، لاحظنا المشاركة القوية من جانب الحكومة المحلية في الكفاح ضد جماعة بوكو حرام وغيرها من الجماعات الإرهابية واهتمامها المكرس لتعزيز مشاركة المجتمع المدني في مكافحة التطرف.

شدد المحاورون الرئيسيون على أن المنظمات النسائية بوجه الخصوص قامت بدور حاسم في هذا الصدد. ومن الأهمية بمكان بالنسبة لنا الإبقاء على دعم هذه الجهود.

أما في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث كان لي شرف الخدمة في سفارة بلدي لأكثر من ثلاث سنوات، فقد شهدنا واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم، حيث يبلغ مجموع المشردين فيها ٣,٨ مليون شخص. ونعتقد أن من المهم إيلاء اهتمام وثيق للحالة. وفي هذا السياق، فإن النساء والأطفال أكثر من يعاني من العواقب، سواء في المقاطعات الشرقية أو في منطقة كاساي الكبرى. وفي منطقة غراند كاساي بالذات، يحدونا الأمل في أن تجري الحكومة تحقيقا سريعا وشفافا ومستقلا

للوقوف على الحقائق والظروف والتجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان والاساءات التي ارتكبت خلال الأشهر الماضية.

في هذا الصدد، بينما نشير إلى أن السلطات الكونغولية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية شعبها، يحدونا الأمل في أن يستمر مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية في توفير الموارد اللازمة لمساعدة الحكومة المحلية في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

لا يسعني إلا أن أعرب عن قلقنا العميق إزاء الحالة السياسية الراهنة في جمهورية الكونغو الديمقراطية التي هي أحد أسباب موجة العنف الحالية. من الملح العمل على التنفيذ السريع لاتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، بالاقتران مع التنفيذ الكامل لتدابير بناء الثقة المتفق عليها في ذات الاتفاق. ويجب اتخاذ خطوات حاسمة من أجل تنظيم الانتخابات في أقرب وقت ممكن، مع مشاركة كاملة ومتساوية للمرأة.

في الختام، أود مرة أخرى أن أؤكد لنائبة الأمين العام وللمجلس بأننا سنواصل تعزيز ودعم مشاركة المرأة ودورها القيادي في إحلال السلام والأمن والتنمية في أفريقيا لمساعدة القارة على تحقيق خطتها لعام ٢٠٦٣.

السيدة غوادي (إثيوبيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ كلمتي بتوجيه الشكر إلى نائبة الأمين العام على إحاطتها الإعلامية الوافية بشأن أول زيارة مشتركة رفيعة المستوى بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وشمال نيجيريا، في سياق قرار مجلس الأمن ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، بشأن المرأة والسلام والأمن.

نعرب عن تقديرنا لنائبة الأمين العام، السيدة أمينة محمد، على ما بذلته من جهود وما أبدته من التزام، ونشعر بالامتنان إذ نرى قيام شراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن خطة المرأة والسلام والأمن. كذلك أشكر السفير تيتي أنطونيو على ملاحظاته.

إن استخدام العنف الجنسي كأسلوب من أساليب إرهابيي جماعة بوكو حرام في شمال نيجيريا أمر في الحقيقة يبعث على القلق الشديد ويؤثر على حياة النساء والأطفال على نحو مأساوي ومؤلم. ونفس الضحايا أيضا هم الأكثر تضررا من بين شرائح المجتمع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. إن لأشخاص المشردين داخليا، ولا سيما النساء والفتيات في جمهورية الكونغو الديمقراطية وشمال نيجيريا، بمن فيهم الموجودون في المخيمات ما زالوا يواجهون مخاطر محددة تتعلق بالحماية نتيجة لحالة الضعف التي يجدون أنفسهم فيها، والافتقار إلى الحلول المستدامة للرد عليها.

من المهم للغاية معالجة الأسباب الجذرية للنزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية والتصدي على نحو فعّال للتهديدات التي تشكلها جماعة بوكو حرام في شمال نيجيريا للحد من ضعف النساء والفتيات في المناطق المتضررة من النزاع والحيلولة دون المزيد من التشريد. ويتطلب ذلك إيلاء اهتمام أكبر إلى إدماج المرأة في خطة السلام والأمن، لا سيما التطرق إلى احتياجات النساء والفتيات وجوانب الضعف الخاصة بهن في سياق التحديات المتعلقة بحمايتهن. وهنا تكمن أهمية القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وما تلاه من القرارات ذات الصلة التي اتخذها المجلس بشأن المرأة والسلام والأمن.

ندرك أهمية تعزيز التأهب لحالات الطوارئ والاستجابة لها، لتوفير الحماية الفعّالة والتوصل إلى حلول مستدامة للأشخاص المشردين داخليا نتيجة للنزاع الدائر في جمهورية الكونغو الديمقراطية وشمال نيجيريا، ولا سيما النساء والأطفال. وفي هذا السياق، نود التشديد على ضرورة تعزيز التعاون بين الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية لإيجاد حلول مستدامة للمشردين داخليا في جمهورية الكونغو الديمقراطية وشمال نيجيريا، لا سيما

دعم تقديم الخدمات الأساسية وسُبل كسب العيش، ونشر الفرص المتاحة للمشردين داخليا، فضلا عن الهياكل الأساسية اللازمة، بما في ذلك في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣.

هذا من شأنه أن يسهم في خفض وإزالة جوانب الضعف التي تعاني منها النساء والفتيات المشردات داخليا، والحد من اعتمادهن على المساعدات الإنسانية. ولهذا السبب نقدر الاهتمام الذي أولته نائبة الأمين العام لضرورة الربط بين الاستجابات الإنسانية والإنمائية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وشمال نيجيريا. ونشجعها على المثابرة في هذا المسعى النبيل.

أخيرا، أود أن أختتم بياني بالتأكيد على التزام إثيوبيا الشديد بالعمل مع جميع الجهات الفاعلة المعنية في النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وفي ضمان التنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة ذات الصلة التي تهدف إلى تعزيز مشاركة المرأة، وإشراك القيادات والمجموعات النسائية في منع نشوب الصراعات وحلها، وفي أنشطة بناء السلام بعد انتهاء الصراع.

السيد فيترينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): يقدر وفد بلدي الإحاطة الإعلامية التي قدمتها نائبة الأمين العام السيدة أمينة محمد، والإحاطة الإعلامية التي قدمها المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي. ونتطلع أيضا إلى مساهمة ممثل نيجيريا.

نرحب بالزيارات الإقليمية المواضيعية والمبادرة المتعلقة بإبلاغ المجلس بشأن نتائج تلك الزيارات. فهذه الزيارات والإحاطات الإعلامية اللاحقة تقدم لنا المزيد من الرؤى وتفضي إلى التوصل إلى فهم أفضل للأوضاع في الميدان، ومن ثم تحسين تجهيز المجلس على نحو أفضل ليتمكن من إجراء تقييم سليم للمشاكل والتحديات القائمة في البلدان المعنية.

إن مما يستحق الثناء أن الزيارة كانت بغرض إبراز القضايا المتصلة بنوع الجنس في نيجيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا يمكن المبالغة في دور المرأة في إحداث تغيير إيجابي. إن النساء القوة الدافعة وراء الجهود المبذولة لبناء السلام في مجتمعاتهن المحلية. ويتوقف اتجاه التنمية الاجتماعية والاقتصادية على المشاركة النشطة للمرأة في الحياة العامة والأعمال الحرة على الصعيدين المحلي والوطني.

إن النجاح أو الفشل النهائي في اتفاقات السلام ومدى فعالية جهود بناء السلام يمكن أن ترتبط في كثير من الأحيان بمستوى مشاركة المرأة في تلك العمليات. فتبوء المرأة مكانها على طاولة المفاوضات، وتشكيل خطة لكفالة إدراج المسائل المتصلة بالمنظور الجنساني والقيام بدور في تنفيذ الترتيبات المتفاوض بشأنها، شرط لا غنى عنه إذا ما أريد تحقيق السلام المستدام في المناطق المتضررة من النزاع.

وبالتالي، فإن من الجدير بالثناء أن الوفد المشترك للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي قد شدد في اجتماعاته مع المسؤولين رفيعي المستوى في نيجيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية على أهمية مشاركة المرأة في عمليات السلام والأمن، علاوة على الانتخابات وغيرها من الأنشطة السياسية. وهناك ضرورة للمتابعة العملية والملموسة لأجل تعزيز حقوق المرأة.

وفي الكثير من الأماكن في أفريقيا غالبا ما يصحب النزاعات والأزمات تصاعد مدمر للعنف ضد النساء والفتيات. وقد ترك استمرار استخدام العنف الجنسي سلاحا من أسلحة الحرب في النزاعات الأفريقية ندوبا على المجتمعات والسكان المحليين. وفي ذلك الصدد، كان أحد الأهداف المعلنة للزيارة – تسليط الضوء على الآثار المترتبة عن أعمال العنف الجنسي متصل بالنزاعات ضد النساء والفتيات– حسن التوقيت للغاية. وبطبيعة الحال، كانت الاجتماعات والمحادثات التي جرت مع الفتيات من بلدة تشيبوك في نيجيريا والسكان المشردين في كيفو

الشمالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية صعبة جدا بالنظر إلى معاناة الكثيرين منهم.

وقد تكون مناقشة أعمال العنف الجنسي والاسترقاق الجنسي والزواج القسري والإيذاء البدني والنفسي مؤذية للضحايا. إلا أن تلك المحادثات ضرورية إن أردنا فهم الطريقة التي يمكننا بها تقديم الدعم إلى الناجيات من العنف الجنسي المتصل بالنزاعات. ولا سبيل لإخفاء حقيقة أن هؤلاء الناجيات كثيرا ما يصبحن ضحايا للمرة الثانية من جراء التشهير العام بهن ووصمهمن. ولا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به إن أردنا إدماجهمن اجتماعيا واقتصاديا كما ينبغي. وبنفس القدر هناك جانب آخر هام يتمثل في ضمان المساءلة عن ارتكاب جرائم العنف الجنسي، لا لتلبية مطالب تحقيق العدالة فحسب، بل لمساعدة المجتمعات على كسر حلقات النزاع نفسها. وتجب مساءلة مرتكبي جرائم العنف الجنسي دون اعتبار لانتماءاتهم أو مقامهم.

ويحتم الطابع المتفشي لهذه الظاهرة المروعة علينا، نحن المجتمع الدولي، مضاعفة جهودنا لمكافحة هذه الآفة. ويجب أن يكون وضع السياسات الوقائية وكفالة مساءلة الجناة وتقديم ما يكفي من الدعم والتأهيل للضحايا، من بين العناصر التي تشكّل جزءا لا يتجزأ من جميع المساعي الهادفة إلى حل النزاعات.

السيد بيرموديث (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر السيدة أمينة محمد، نائبة الأمين العام، على إحاطتها الإعلامية الوافية عن الزيارة المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية ونيجيريا قبل بضعة أسابيع. وأود أيضا أن أشكر السفير تيتي أنطونيو، المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة. وغني عن القول أن الاتحاد الأفريقي شريك أساسي للأمم المتحدة فيما يتعلق بالسلم والأمن.

وأود أن أبدأ بالإعراب عن تأييد أوروغواي الكامل للمبادرة بهذه الزيارة المشتركة، مع التنويه بمشاركة كبار المسؤولين في الأمم المتحدة، بمن فيهم نائبة الأمين العام والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع. ونرى أن هذه المبادرات مفيدة للغاية لأنها تمكّننا من تعميق فهمنا لأوضاع المرأة في حالات النزاع المسلح، وتساعدنا على إيلاء الاهتمام الواجب لهذه الفئة الضعيفة التي تضطلع، على الرغم من ذلك، بدور رئيسي في التسوية السلمية للنزاعات.

ونرى أيضا أن من الممكن أن تكون مثل هذه الزيارات مكملة للجهود التي يبذلها فريق الخبراء غير الرسمي التابع لمجلس الأمن المعني بالمرأة والسلام والأمن، الذي يتشرف وفد بلدي بالاشتراك في رئاسته مع وفد السويد. وكما يعلم الأعضاء، فقد أنشئ هذا الفريق بموجب القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥) الذي اتخذه المجلس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وخلال الـ ١٨ شهرا من إنشائه عقد الفريق ١٢ اجتماعا لمناقشة أوضاع المرأة في مالي والعراق وجمهورية أفريقيا الوسطى وأفغانستان واليمن وحوض بحيرة تشاد. أما المعلومات والتحليلات التي توصلت إليها تلك الاجتماعات فقد استخدمها مختلف أصحاب المصلحة في جهودهم الرامية إلى النهوض بخطة العمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ويشمل أصحاب المصلحة هؤلاء الجهات المانحة وواضعي السياسات والمدافعين عن حقوق المرأة في الميدان.

وأود أن أعلق بإيجاز على الحالتين المحددتين في نيجيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وهما البلدان موضوع تلك الزيارة. ويساورنا القلق الشديد إزاء الاستخدام المنظم للعنف الجنسي بوصفه أسلوبا من أساليب الإرهاب في نيجيريا مثل اختطاف جماعة بوكو حرام الإرهابية واستغلالها الجنسي للآلاف من النساء والفتيات، وتزايد استخدام المرأة في التفجيرات الانتحارية. ومع ذلك فإن هناك ندرة في المعلومات عن أثر نوع الجنس على

الأزمات الإنسانية المعقدة هذه، وكذلك عن الدور الذي يمكن أن تؤديه مسائل المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة وقيادتها في جهود بناء السلام، ومنها على سبيل المثال: مكافحة التطرف العنيف واستعادة سلطة الدولة وحماية حقوق الإنسان.

وفي ذلك الصدد، حدد وفد بلدي عددا من المجالات الرئيسية التي تتطلب اهتماما خاصا، بما فيها التعاون القضائي عبر الحدود وتقديم المساعدة في التصدي لوصم الضحايا وأطفالهن، وتوفير الخدمات الأساسية في مجالات مثل التثقيف والصحة الجنسية والإنجابية باعتبارها عنصرا أساسيا من عناصر الاستجابة الإنسانية، فضلا عن كفالة إقرار الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية بأن الناجيات من العنف الجنسي هن ضحايا للإرهاب، كي يتسنى تقديم المساعدة المناسبة لهن.

وقد أتيحت لنا الفرصة أثناء زيارة مجلس الأمن في آذار/مارس إلى بلدان حوض بحيرة تشاد للاستماع إلى شهادات قيّمة من جانب النساء النيجيريات وأعضاء البرلمان والناشطين والمشردين داخليا خلال اجتماعاتنا المعقودة في أبوجا ومايدوغوري. وقد تشاطروا معنا جميعا آمالهم وتطلعاتهم وإحباطاتهم، وكذلك مبادراتهم وخططهم. غير أننا ذهلنا لوضوح رسالتهم التي تمثلت في إبداء رغبتهم في أن تتاح لهم الفرصة لممارسة حقوقهم بحرية وأن يقدموا إسهامات هامة في تنمية بلدهم في الجانبين الاجتماعي والسياسي.

وفيما يخص الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تؤيد أوروغواي جميع الجهود المبذولة لضمان مشاركة المرأة في دعم العملية السياسية في البلد وفي تنظيم الانتخابات وإجرائها. وينبغي التشديد على أن مجلس الأمن قد كلف بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بتقديم الدعم إلى الحكومة والفريق القطري للأمم المتحدة في ضمان تمثيل المرأة ومشاركتها في العمليات السياسية. ونود التنوية أيضا بالجهود التي تبذلها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في هذا المجال، لا سيما تعزيز وزارة شؤون المرأة وتعيين مستشارة خاصة للرئيس في هذه المسائل. ونحثها على مواصلة جهودها الرامية إلى ضمان مشاركة المرأة بصورة كاملة وعلى قدم المساواة، خاصة في الانتخابات الوشيكة.

السيد كاوامورا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أشاطر أعضاء المجلس الآخرين توجيه الشكر إلى نائبة الأمين العام السيدة أمينة محمد، والسفير تيتي أنطونيو على إسهامهما وإحاطتيهما الإعلاميتين القيمتين.

وتعدُّ هذه البعثة المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي جهدا هاما في سد الفجوة بين التصورات وواقع الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام، في كل من نيويورك وأفريقيا. وهي تكتسي أهمية بالغة أيضا لأنها الزيارة المشتركة الأولى استنادا إلى الشراكة المعززة بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في مجال السلم والأمن. وبالتالي، أود أن أثني على القيادة القوية والمحنّكة للسيدة محمد، التي حققت نجاحا كبيرا للزيارة ونأمل أن تحذو حذوها البعثات الأخرى المماثلة. فقد بيّنت هذه البعثة أن عدم المساواة بين الجنسين والتمييز ضد المرأة من بين الأسباب الجذرية للنزاعات في نيجيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

بالإضافة إلى ذلك، وخلال الزيارة إلى منطقة حوض بحيرة تشاد في آذار/مارس، شهد أعضاء مجلس الأمن الدور الهام للمرأة في كفالة تحقيق السلام والأمن في المنطقة.

والصراعات القائمة سيطول أمدها أكثر وسيصبح السلام أبعد منالا وأكثر هشاشة إذا فشلت بلدان المنطقة والمجتمع الدولي في حماية النساء، اللواتي هنّ في أغلب الأحيان ضحايا الصراع، ولم تُكفَل مشاركتهن في أي جهود لبناء السلام – لأن المرأة هي صانعة السلام.

وفي ما يتعلق بحماية المرأة، يتعين علينا التصدي للعنف الجنسي في المقام الأول. إن جعل الجناة عرضة للمساءلة القانونية

وإنصاف الضحايا قضائيا هما عنصران رئيسيان يتطلبان بنية قانونية وتنفيذها باتساق. وتفخر اليابان بكونها رائدة في دعم عمل مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، ولا سيما فريق الخبراء المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات النزاع، وبجهودهما الرامية إلى توفير المساعدة للحكومات في أفريقيا، بما في ذلك جمهورية الكونغو الديمقراطية، بغية كفالة سيادة القانون.

وبالنسبة إلى مشاركة المرأة، يجب علينا تمكين المرأة لتكون قائدة وتُلهم بمستقبل أفضل. ومشاركة المرأة تجعل من مجتمعاتها المحلية ومناطقها أكثر قدرة على الصمود. وسوف يمنع ذلك تسلل الجماعات المتطرفة العنيفة وينهي الدوامة السلبية للفقر والصراع. وتواصل اليابان التعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة بغية تعزيز مشاركة المرأة من خلال تمكينها وإجراء الحوار المجتمعي والتعليم، مع التركيز على منطقة الساحل.

وفي نيجيريا، من المشجع أن مجموعة من فتيات تشيبوك قد أطلق سراحهن. ومع ذلك، وكما أوضحت الإحاطة الإعلامية اليوم، يجب ألاّ ننسى أنه لا يزال العديد من الفتيات الأخريات أسيرات ويُستخدمن كأسلحة للحرب من جانب الجماعات الإرهابية. وحتى بعد الإفراج عنهن، لا يزال الكثير منهن يعانين الوصم ويعملن بجد من أجل التكيف مع العودة إلى مجتمعاتهن المحلية. وفي حالات كهذه، ثمة حاجة إلى إيجاد نُهج شاملة وطويلة الأجل لدعم المرأة في حالات النزاع.

وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، يسعدنا أن مرتكبي أعمال الاغتصاب يجري إخضاعهم للمساءلة. فجمهورية الكونغو الديمقراطية تقف أمام مفترق طرق هام من أجل صون وتعزيز السلم والاستقرار عن طريق إجراء الانتخابات. ونجاح الانتخابات يتوقف على النساء المشاركات بنشاط في عملية صنع القرار المتعلق بمستقبلهن ذاته. والتجارب المريرة في كلا البلدين ينبغي أن تشكل دروسا هامة لبلدان أخرى في أفريقيا وما بعدها متضررة من النزاعات.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أضيف أن اليابان تشدد على بناء السلام في أفريقيا، بما في ذلك من خلال مؤتمر طوكيو الدولي المعني بتنمية أفريقيا. وفي هذا الشهر، ستنظم اليابان الاجتماع الوزاري لمؤتمر طوكيو الدولي في موزامبيق. وفي خريف هذا العام، تستضيف اليابان الجمعية العالمية الرابعة للمرأة في طوكيو. وتؤكد اليابان على العلاقة الأساسية بين السلام والمرأة من خلال هذه المنتديات الدولية، التي أعتقد أنها تجسد القيم والرسالة نفسها اللتين تجسدهما البعثة المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

السيد سكاو (السويد) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى نائب الأمين العام السيدة أمينة محمد، والمراقب الدائم للاتحاد الأفريقي، السفير تيتي أنطونيو، على إحاطتيهما الإعلاميتين القيّمتين في هذا الصباح، وعلى القيادة التي أظهراها في مجال المرأة والسلام والأمن. فهما يبيّنان أن الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة تشتد قوة، الأمر الذي نرحب به ترحيبا كبيرا.

وتحيّي السويد المبادرة المتمثلة في هذه الزيارة المشتركة. إننا نضع اليوم برنامج المرأة والسلام والأمن في الصدارة، مما يتيح لنا الفهم السليم للتحديات الأمنية المعاصرة في نيجيريا وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية والتصدي لها. ومع صدور القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، ينبغي للمجلس أن يعمل على تحويل مسألة المرأة والمساواة بين الجنسين من مسألة هامشية إلى مسألة أساسية في مجلس الأمن. وهي أيضا في صميم سياسة السويد الخارجية المتعلقة بالمرأة. أمّا مكافحة الأسباب الجذرية فلا يمكن أن تتحقق إلاّ بالحلول الشاملة حقا. لهذا السبب، نظل نؤيد بثبات هيئة الأمم المتحدة للمرأة هنا اليوم – بغية كفالة أن تكون المرأة

جزءا من الحل في مجال المساعدات الإنسانية والتنمية، وفي تحقيق السلام والأمن.

وبينما نمضي قدما، نود أيضا أن نسلط الضوء على ثلاث أولويات. أولا وقبل كل شيء، لا يمكن تحقيق السلام المستدام من دون الربط الفعال بين الجهود المتعلقة بالمساعدة الإنسانية والأمن وحقوق الإنسان والتنمية. وأهداف التنمية المستدامة وبرنامج السلام المستدام يوفران نهجا متكاملا وخطة رئيسية للأمم المتحدة في هذا الصدد. ولا يمكن أن يكون هناك حل إنساني للأزمة السياسية أو للتحديات الإنمائية الطويلة الأجل، وهو ما بدا واضحا تماما أثناء زيارتنا إلى بحيرة تشاد في آذار/مارس، حيث شهدنا بصورة مباشرة كيف أن جذور النزاع هي أعمق بكثير من جماعة متمردي بوكو حرام، وكيف أن المساعدة الإنسانية والجهود العسكرية يجب استكمالهما بمساعدات واستثمارات إنمائية.

وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، تدعم السويد الصندوق الإنساني ببرنامجه الانساني وبرنامجه الإنمائي على السواء لتمكين الجهات الفاعلة الإنسانية من الالتزام بالمشاركة والتخطيط على المدى البعيد. وفي جميع الأعمال التي نقوم بها، ينبغي للهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة أن يوجّه جهودنا للتأكد من أن احتياجات النساء والفتيات يجري الاستماع إليها وتلبيتها.

ثانيا، ينبغي عدم مناقشة أي شيء عن المرأة دون مشاركة المرأة. وسوف يؤدي الاستبعاد دائما إلى عدم المساواة وخطر استمرار الصراع. والمشاركة الفعالة للمرأة والتمتع الكامل بما لها من حقوق الإنسان أمر أساسي من أجل تحقيق السلام الفعال والمستدام.

وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، تتطلب التنمية الديمقراطية والسلمية التنفيذ الكامل لاتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، بما في ذلك المشاركة الكاملة للمرأة في الانتخابات المقبلة. ونحن نشعر بالتشجيع إزاء الجهود المحلية الرامية إلى زيادة تسجيل الناخبات، وذلك، على سبيل المثال، من خلال إبقاء المرافق المتاحة لتسجيل الناخبين مفتوحة أيام الأحد. ويتضح أنه لا يوجد نقص في النساء الراغبات في الانخراط في السياسة الكونغولية، حسبما أظهرته المنظمات الكونغولية بشكل جلي.

وفي نيجيريا، يجري تشجيع الجهود المحلية الرامية إلى إدخال المزيد من النساء في مناصب صنع القرار، وهو أمر بالغ الأهمية حيث تشغل المرأة حاليا أقل من نسبة ٦ في المائة من المقاعد في البرلمان والمحاكم. والجهود المبذولة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي نيجيريا لتعزيز مشاركة المرأة يجب دعمها بقوة من جانب المجتمع الدولي.

ثالثا، نحن بحاجة إلى تعزيز جهودنا الرامية إلى مكافحة الجرائم الجنسية والجنسانية. والعنف الذي يُرتكب ضد النساء والفتيات ينتهك حقوق الإنسان الخاصة بهن ويعوق التنمية. وفي نيجيريا ومنطقة بحيرة تشاد، تتعرض الناجيات من العنف الجنسي والجنساني لخطر الوصم بالارتباط مع المتمردين، مما يسبب المزيد من العزلة والانعزال، الأمر الذي يؤدي إلى المزيد من المخاطر الاجتماعية – الاقتصادية واستمرار الصراع.

بطبيعة الحال، إن المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق الدول تجاه كفالة السلامة والكرامة لمواطنيها، وتجاه المساءلة عندما يجري انتهاكهما، ولكن إذا كانت الدول غير راغبة أو غير قادرة إزاء القيام بذلك، فيتعين على المحاكم الدولية أن تؤدي دورا تكميليا هاما. وينبغي لمجلس الأمن أيضا أن يزيد من اهتمامه بالعنف الجنسي والجنساني لدى تنفيذ ولاياته. ونود أيضا أن نرى المزيد من الاهتمام بالعنف الجنسي والجنساني في كل من الإجراءات المواضيعية والقطرية عندما يتعلق الأمر بالجزاءات. ونلاحظ أن العنف الجنسي والجنساني نادرا ما يحظى بالاهتمام المناسب في تقارير الأمم المتحدة.

وفي الختام، إن الإحاطة الإعلامية اليوم تبيّن أن برنامج المرأة والسلام والأمن بحاجة إلى أن يجري تناوله على نحو صحيح

عندما يناقش مجلس الأمن التحديات الأمنية الجغرافية. ومن المهم الآن كفالة المتابعة الفعالة لتلك المبادرة الهامة. ونتطلع إلى استمرار المناقشات في المجلس وفي فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن. ونحن بحاجة إلى أن تعمل كامل منظومة الأمم المتحدة بمزيد من الاتساق وتمشيا مع القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥) كجزء من المتابعة.

وهذه المبادرة ينبغي أن تكون مصدر إلهام للجهود المستمرة المبذولة في الميدان. ونشجع الزيارات المماثلة إلى المزيد من البلدان والمناطق من قبل القيادة العليا للأمم المتحدة، والجهات الفاعلة في الأمم المتحدة المعنية بالمرأة، والجهات الأخرى ذات الصلة. والتعاون المكثف بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن المرأة والسلام والأمن يفيد كلتا المنظمتين لأنه يعود بالفائدة على تحقيق السلام والازدهار للجميع، بما في ذلك جمهورية الكونغو الديمقراطية ونيجيريا. وفي هذه الجهود، بإمكان نائب الأمين العام أمينة محمد، والسفير تيتي أنطونيو وجميع الزملاء في المجلس أن يعوّلوا على الدعم الكامل من السويد.

السيد صديقوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أشكر نائب الأمين العام، أمينة محمد، على إحاطتها الإعلامية الشاملة عن الزيارة التي قامت بها إلى نيجيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وإنني أشيد بقيادتها الملهمة. وأود أيضا أن أشكر السفير تيتي أنطونيو على إحاطته الإعلامية.

عقب توقيع الأمين العام غوتيريش ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيد موسى فقي محمد، بتاريخ ١٩ نيسان/أبريل على الاطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن، اتصفت الزيارة الثانية المشتركة الرفيعة المستوى بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بالأهمية نظراً للتركيز على المشاركة المجدية للمرأة في المصالحة من أجل تحقيق السلام والأمن والتنمية. وتلك الجهود التعاونية يجب ألاّ تستمر فحسب، بل ويجب تكثيفها أيضا بغية جعل المنظمتين أقرب إلى بلوغ أهداف خطتي عام ٢٠٣٠ وعام ٢٠٦٣ للتنمية المستدامة، فضلا عن خطة عمل أديس أبابا، واتفاق باريس.

وعلينا أن نساعد المنطقة للتغلب على التحديات المتمثلة في القضاء على الفقر، وتحقيق النمو الشامل والمستدام. ولا بد لنا من دعم أفريقيا في سعيها الدؤوب لتحقيق الاستقرار، والتحول المطرد، والتنمية المستدامة. وفي هذا السياق، يجب أن ينصب التركيز في الغالب على إشراك النساء والشباب، فضلا عن حقهم في الكرامة الإنسانية دون أي شكل من أشكال المهانة. لذلك، فإننا نشجع على تعزيز التعاون المتزايد بين مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ومجلس الأمن بشأن المسائل الجنسانية ومسائل الشباب.

إن منظومة السلم والأمن الأفريقية ومبادرة إسكات المدافع بحلول عام ٢٠٢٠ ستركزان تركيزا جديدا على الدبلوماسية الوقائية، التي لا يمكنها أن تنجح بدون دعم المجتمع الدولي لها. لذلك، وفي جميع المفاوضات، يجب على المرأة والشباب، الذين يشكلون أغلبية السكان، أن يرثوا ويشكلوا قارة خالية من الصراعات بجميع أشكالها، ولا سيما العنف ضد المرأة.

ونحن لن نحقق أهدافنا إلاّ إذا قمنا بإجراء حوار هام بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن تنفيذ القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥). ويجب علينا أيضا أن ندرج برنامج المرأة والسلام والأمن في جميع أنشطة المجلس، بما في ذلك برامج منظومة الأمم المتحدة، وولاية الممثلين الخاصين للأمين العام المعنيين بالمسائل المتعلقة بالاعتداء الجنسي، فضلا عن الأعمال المتصلة بالنساء والأطفال في الصراعات المسلحة والمنظمات الدولية. لذلك، فإن كازاخستان ستقف إلى جانب جميع مبادرات السلام في نيجيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وفي أماكن أخرى، حيث يتعين على هذه المبادرات أن تتضمن الاستراتيجيات التي ستؤدي إلى التحول.

والحالة المتعلقة بحقوق المرأة في البلدين اللذين زارتهما نائبة الأمين العام هي بالغة الهشاشة وإثارة للجزع. فالحالتان في نيجيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية تتفاقمان بفعل الأعمال العسكرية الجارية على أيدي الجماعات المسلحة، ولا سيما جماعة بوكو حرام. لذلك، يجب بذل كل جهد ممكن لكفالة حماية حقوق الإنسان للمرأة، مع مراعاة أن الاتحاد الأفريقي يولي اهتماما خاصا لتلك المسألة من خلال الجمعية المنشأة مؤخرا، ألا وهي جمعية المرأة الأفريقية لعموم أفريقيا، التي تم تصنيفها باعتبارها وكالة متخصصة تابعة للاتحاد الأفريقي.

ويجب أيضا أن نولي الاهتمام الكامل للحالة الإنسانية العصيبة السائدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الأمر الذي يؤثر بصورة كبيرة على النساء والفتيات اللواتي يمثلن العدد الأكبر من المشردين داخليا واللاجئين. وهناك أكثر من ١١ مليون نسمة قد تضرروا من الأزمات الإنسانية، وأكثر من ثلثي هؤلاء الملايين هم من النساء والفتيات. ونعتقد أن وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والجهات المانحة الدولية يجب أن تضع استراتيجية شاملة واحدة للمنطقة من أجل زيادة حجم المعونة الإنسانية، وكفالة وصول المعونة إلى من هم في حاجة إليها. ونعرب عن التقدير الخاص لحكومات وشعوب أوغندا وإثيوبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وتنزانيا والبلدان الأخرى التي أيقت أبوابها مفتوحة أمام اللاجئين الفارين من النزاع، وندعو إلى توفير الدعم لها.

ومن الأهمية الخاصة بمكان زيادة الدعم لجهود الاتحاد الأفريقي من أجل تزايد دور المرأة في تعزيز الصلة بين حقوق الإنسان والأمن والتنمية، وهو أمر لا غنى عنه لتحقيق استقرار الحالة العامة في تلك البلدان. ونحن على اقتناع بأن الاستقرار الطويل الأمد والسلام المستدام لا يمكن تحقيقهما إلاّ من خلال الاستثمار في الصلة القوية التي تربط بين السلام والأمن والتنمية. لذلك، ينبغي لنا معالجة الأسباب الجذرية للأزمة في المنطقة، وإيجاد فرص أفضل للتعليم والعمالة للجيل المقبل. وسوف تقف كازاخستان دائما إلى جانب مشاركة ومساهمة النساء والشباب في جميع مراحل الوساطة، وتسوية النزاعات، والإنعاش بعد انتهاء الصراع، والتنمية الطويلة الأجل في الجهود المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

ونشيد بإطلاق شبكة القيادات النسائية الأفريقية في ٢ حزيران/يونيه من جانب مفوضية الاتحاد الأفريقي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وألمانيا. وتسعى الشبكة إلى تعزيز الدور القيادي للمرأة في تحقيق التحول في أفريقيا. وهي تركز على الحوكمة والسلام والاستقرار.

وفي الختام، فإننا نؤكد على الحاجة الماسة إلى برامج التنمية في البلدان المذكورة سابقا التي زارتها نائب الأمين العام، أمينة محمد، في جميع أنحاء القارة الأفريقية. والصلة الوثيقة بين الأمن والتنمية هامة جدا، ولا سيما في المنطقة، بل وأيضا في العالم بأسره. ذلك لأن العلاقة بين الأمن والتنمية تنشط في معالجة العديد من المسائل الجارية. ونحن بحاجة إلى دعم الترابط القائم بين ركائز الأمم المتحدة.

السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر نائبة الأمين العام محمد والسفير أنطونيو على إحاطتيهما الإعلاميتين.

ترحب الصين بالزيارة المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي إلى نيجيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. فللزيارة مغزى إيجابي بالنسبة إلى المجتمع الدولي، إذ تساعده على فهم الوضع على أرض الواقع بشأن حماية النساء والأطفال في البلدان والمناطق ذات الصلة. وهي ستساعد المجتمع الدولي والأمم المتحدة على توفير المزيد من المساعدة للبلدان المعنية. وتشيد الصين بهذه الزيارة.

إن جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة شمال شرقي نيجيريا تواجهان تحديات متفاوتة تتعلق بالصراع المسلح والإرهاب.

والحالات الأمنية فيهما معقدة وخطيرة. فالنساء والأطفال في المنطقة يتعرضون لتهديد شديد يتمثل في العنف الجنسي. وينبغي للمجتمع الدولي أن يولي اهتماما أكبر لهذه المسألة، وأن يعزز بصورة شاملة حماية الفئات الضعيفة من النساء والأطفال. وأود أن أشدد على النقاط الثلاث التالية.

أولا، لا بد من اعتماد تدابير فعالة بغية استقرار الحالة الأمنية وتحسينها في موعد مبكر. وينبغي للمجتمع الدولي أن يلتزم بالتوجه العام الذي يقضي بتسوية المسائل المضطربة بالوسائل السياسية، ودفع الأطراف المعنية صوب تسوية خلافاتها سلميا عن طريق الحوار والتفاوض. وينبغي تعزيز الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود من أجل قطع القنوات التي تسمح بتحرك الإرهابيين، وتوفير ما يلزم من الحماية والمساعدة الإنسانية للفئات الضعيفة، مثل النساء، وتهيئة بيئة آمنة ومستقرة.

ثانيا، ينبغي استخدام التدابير المتكاملة من أجل تعزيز بناء القدرات في البلدان المعنية، التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن منع العنف الجنسي ومكافحته في حالات النزاع، وحماية النساء والأطفال في البلد. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم سيادة وإرادة البلدان المعنية، وأن يحترم التدابير التي تعتمدها الحكومات المعنية في ضوء الأوضاع الخاصة بها، وتقديم المساعدات المحددة الهدف والبناءة من أجل تعزيز الانتعاش والتنمية فيها، وتوطيد بناء القدرات في قطاعات الأمن والخدمات الاجتماعية والحوكمة.

ثالثا، إن التآزر الناجم عن التعاون بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ينبغي كفالته. وينبغي لمجلس الأمن أن يؤدي دوره الكامل بوصفه الجهاز الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين؛ وتعزيز التنسيق مع الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولجنة بناء السلام، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ ومواصلة تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي، من أجل تنسيق عمله المتصل بالمرأة والسلام والأمن.

وتود الصين أن تعمل مع المجتمع الدولي لتهيئة بيئة دولية تنعم بالسلام والأمن والاستقرار وتقديم مساهمة أكبر في التعجيل بالقضاء على العنف الجنسي في حالات النزاع ومواصلة النهوض بالقضية العالمية لتمكين المرأة.

السيدة غيغين (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): في البداية، أود أن أشكر نائبة الأمين العام على إحاطتها الإعلامية وعلى مبادرتها بقيادة بعثة التضامن المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية ونيجيريا وعلى انخراطها شخصيا في مكافحة العنف ضد المرأة. إنها معركة يومية تستوجب الالتزام والمبادرة، وفرنسا ستدعم كافة الجهود الجارية في ذلك المجال.

وأود أيضا أن أثني على جهود والتزام الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ونؤكد من جديد دعمنا الكامل.

وأثني أيضا على تعزيز التعاون بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وهو محور جلسة اليوم. وفي هذا الصدد، أود أن أشكر السفير تيتي أنطونيو على إحاطته الإعلامية.

تنعقد جلسة اليوم تمشيا مع نهج الأمين العام الشامل والعام الذي نؤيده في سعيه إلى تفادي عقلية التقوقع. لقد ذكرنا في مناسبات عديدة أنه إذا كنا نريد للأمم المتحدة الوفاء بالولاية المناطة بها من دولها الأعضاء وشعوبها، يجب ألا نتناول المسائل المتعلقة بالسلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان بشكل منفصل. وفي ذلك الصدد، نؤكد مجددا دعمنا للتنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وعلى وجه الخصوص،

الأهداف والغايات الرامية إلى تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين.

إن مناقشات اليوم تبرهن بشكل خاص على ضرورة أن ينظر المجلس بطريقة أكثر انتظاما ومنهجية في ثلاث مسائل على الأقل: وهي، دعم حقوق المرأة، ومكافحة العنف ضد المرأة، وفي المقام الأول، تشجيع مشاركتها الكاملة في عملية تحقيق السلام المستدام. إن توافق الآراء اليوم هو أنه عندما نهمل نصف البشرية، لا بد أن نرى استمرارا للنزاع. ولا بد من فهم ذلك المبدأ ولكنه يمثل أيضا نداء عاجلا من أجل المزيد من الفعالية. من خلال السرد المفصل لنائبة الأمين العام ومختلف البعثات التي اضطلع بها مجلس الأمن، ندرك جيدا أن محنة الكثير من النساء ترتبط ارتباطا وثيقا بمحاولاتنا التصدي للأخطار التي تهدد السلام والأمن.

يجب أن تمكنا المناقشة المفتوحة المقبلة بشأن المرأة والسلام والأمن، التي ستعقد في تشرين الأول/أكتوبر من تقديم واعتماد حلول محددة وعملية في ذلك المجال وأن نستكشف مرة أخرى سبلا محددة للتنفيذ الكامل لثمانية قرارات بشأن هذا البند اتخذها المجلس. ويجب بذل المزيد من الجهود للتأكد من ترجمة التصريحات والالتزامات التي تكررت كثيرا إلى عمل وإحداثها لتغيير حقيقي حتى لا تكون النساء ضحايا، بل عناصر فاعلة بصفتهن في مجتمعاتهن. وفيما يتعلق بالاعتداء الجنسي والعنف الجنسي، تؤكد فرنسا مجددا دعمها الكامل لاستراتيجية الأمين العام وسياسة عدم التسامح مطلقا حيال المسؤولين عن ارتكاب هذه الانتهاكات.

وأود الآن أن أنتقل إلى البلدين اللذين زارتهما نائبة الأمين العام.

إن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية يجب أن تحظى باهتمام المجلس الكامل. ويجب بذل كل الجهود لكفالة إجراء الانتخابات وتنفيذ التدابير الحاسمة للتخفيف من حدة التوترات السياسية المنصوص عليها في الاتفاق الذي تم التوصل إليه في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. ويجب أن تشارك المرأة مشاركة كاملة في تلك العملية. ويساور فرنسا قلق خاص إزاء أعمال العنف التي وقعت في كاساي، التي وصلت إلى مستوى لا يمكن تحمله. إن الأزمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لن تحل ما لم يتم تحقيق العدالة لجميع الأشخاص الذين كانوا ضحايا لانتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، لا سيما النساء والفتيات.

وندعو السلطات الكونغولية إلى التعاون التام مع فريق الخبراء الدوليين الذي شكله مجلس حقوق الإنسان في حزيران/يونيه. يجب أن يتمتع هؤلاء الخبراء بإمكانية الوصول دون عوائق إلى الأماكن والأشخاص المعنيين من أجل العثور على المسؤولين عن ارتكاب أعمال العنف. هذه خطوة حاسمة لكي يتسنى تقديم المسؤولين عن ارتكاب أعمال العنف إلى العدالة. كما نكرر دعوتنا إلى الأمين العام إنشاء مجلس تحقيق خاص لتسليط الضوء على وفاة خبيرين من الذين يعملون مع اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ختاما إننا نشعر بالقلق أيضا إزاء الحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي تؤثر على النساء بصفة خاصة، كما أكدت السيدة أمينة محمد. يجب وضع الحلول الطويلة الأجل وتنفيذها لمعالجة حالة المشردات.

وبالنظر إلى نطاق الجرائم التي ترتكبها جماعة بوكو حرام ضد السكان المدنيين في منطقة حوض بحيرة تشاد، التي زارها المجلس العام الماضي، وكانت موضوع نقاش حول مسألة العنف ضد المرأة، أشار المجلس إلى أنه من الأهمية بمكان أن ترتبط الاستجابة الأمنية لهذه الجماعة الإرهابية باستجابة قضائية، ويجب تنسيقها مع البلدان المجاورة. ومكافحة الإفلات من العقاب يجب أن

تكون أولوية أيضا، جنبا إلى جنب مع احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

ويمكن لنائبة الأمين العام أن تعول على دعم فرنسا الكامل لجهودها. وأود أن أغتنم هذه المناسبة لأنها معنا اليوم للاستفسار عن البعثات المستقبلية لتناول محنة المرأة ومسألة العنف الجنسي.

الرئيس: أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل مصر.

أود في البداية أن أتوجه بالشكر إلى السيدة أمينة محمد نائبة الأمين العام على إحاطتها القيمة بشأن زيارتها الأخيرة إلى نيجيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

كما أتقدم بالشكر إلى السيد تيتي أنطونيو المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي على إحاطته الإعلامية.

وأود بهذه المناسبة الإشادة بالتعاون القائم بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي للتعامل مع جرائم العنف الجنسي المرتبطة بالنزاعات المسلحة. والذي يمثل نموذجا يحتذى به للشراكات الأممية الإقليمية في مواجهة العنف الجنسي في حالات النزاع.

وأود هنا أن أبرز النقاط التالية.

أولا، ترحب مصر بالإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة للتعامل مع العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات المسلحة، بما في ذلك زيادة عدد مستشاري حماية المرأة في الميدان، ودعم قدرات المؤسسات الوطنية وإنشاء مبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي. كما ترحب بجهود فريق الخبراء المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات النزاع المسلح، وتحديدا في إطار بناء قدرات الدول التي تتعرض لنزاع مسلح أو بعد تلك النزاعات، وذلك في مجالات التحقيقات والملاحقات القضائية الجنائية والقضاء العسكري والإصلاح التشريعي وحماية الشهود وجبر الضرر.

ثانيا، تؤكد مصر التزامها بمبادرة الأمين العام لعدم التسامح مطلقا مع جرائم الاستغلال الجنسي، واستمرارها في العمل مع إدارة عمليات حفظ السلام، وفي إطار الجمعية العامة، للقضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة التي تحدث في إطار عمليات حفظ السلام، ووفقا لقرار الجمعية العامة ٢٩٧/٧١. كما نشدد على ضرورة تدريب عناصر قوات حفظ السلام على كيفية التعامل مع حالات العنف الجنسي.

وتشيد مصر بجهود نيجيريا للتصدي لحالات العنف الجنسي التي تقوم بها جماعة بوكو حرام الإرهابية، في منطقة شمال شرق نيجيريا.

والتي تشمل برامج التأهيل والدعم وإعادة إدماج المرأة والفتيات في مجتمعاتهن المحلية، فضلا عن توفير الخدمات القانونية والقضائية والصحية للمتضررات جراء وقوع حالات العنف الجنسي.

وجدير بالذكر أن عملية التصدي لحالات العنف الجنسي تتطلب تضافر الجهود وتعضيد أواصر التعاون بين نيجيريا ودول الجوار من جانب. ومواصلة الدعم المقدم من المجتمع الدولي للاستجابة للتحديات الناتجة عن وقوع حالات العنف الجنسي من جانب آخر. وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على أهمية تضافر الجهود الدولية لدعم وبناء قدرات رجال الدين والقادة المحليين من أجل توعية المجتمعات بضرورة تغيير الصورة النمطية حول وصم ضحايا العنف الجنسي وأبنائهم. ونقل تلك الوصمة إلى الجناة. وذلك لضمان عدم نجاح الإرهاب والتطرف في المعركة الفكرية معهم، بما في ذلك محاولات المتطرفين إجازة الاغتصاب من الناحية الدينية. وفي هذا السياق، ننوه بدور الأزهر الشريف في التصدي للفتاوى المغلوطة الصادرة عن التنظيمات الإرهابية المتعلقة بوضعية المرأة في مناطق النزاعات.

ترحب مصر بالتقدم المحرز من جانب السلطات الكونغولية لمواجهة ومنع العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات. وتعرب عن

تقديرها للخطوات المتخذة في هذا الشأن، بما في ذلك إنشاء منصب مستشار خاص لرئيس الجمهورية لمكافحة العنف الجنسي وتجنيد الأطفال. وجهود تنفيذ الاستراتيجية الوطنية ذات الصلة، بما في ذلك تعيين قاضيات ونشرهن في المناطق المختلفة. وغيرها من الخطوات التي تهدف إلى تأمين حق الضحايا في الوصول للعدالة، والحصول على الرعاية اللازمة.

ومن جهة أخرى، فإن تزايد حدة العنف في جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال الآونة الأخيرة في كاساي وغيرها من المناطق، والذي أسفر عن العديد من الضحايا، بما في ذلك مقتل الخبيرين الأمميين التابعين للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، يفرض تحديات متزايدة تواجه المدنيين، بما في ذلك التعرض للعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات. والذي تتعرض له المرأة، بل والفتيات بصفة خاصة. وهو ما عكسته التقارير التي كشفت حوادث الاغتصاب المشينة التي تقوم بها الميليشيات ضد الأطفال والفتيات في منطقة كافومو بجنوب كيفو. إن ذلك ليؤكد أهمية تكثيف الجهود لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية الكونغولية لمكافحة العنف الجنسي، بدعم من الأمم المتحدة، ومن خلال الدور الذي تقوم به بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما ندعو كافة الشركاء إلى المساهمة في تلبية النداء الإنساني للكونغو، بما يضمن توافر الموارد اللازمة لوكالات الأمم المتحدة والمجتمع المدني لتقديم المساعدات الإنسانية، بما في ذلك لضحايا العنف الجنسي.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل نيجيريا.

السيد إتيغبوجي (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر وفد مصر على تنظيم هذه الإحاطة الإعلامية. وأود أيضا أن أشيد بنائبة الأمين العام على القيام برحلتها الهامة إلى نيجيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وعلى إحاطتها الإعلامية المفصلة. ويسرنا أن نشير إلى أن نائبة الأمين العام قد اغتنمت فرصة الزيارة لتسليط الضوء على أهمية دور المرأة في تحقيق السلام والتنمية، بل وأهداف التنمية المستدامة.

كما نشكر السفير تيتي أنطونيو من بعثة المراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة على إحاطته الإعلامية.

ومن الواضح أن النساء والأطفال يعانون أكثر، ومعرضون بشدة للتطرف المصحوب بالعنف وضحايا للإرهاب في كثير من أنحاء العالم الأكثر تضررا من هذه الآفة. إننا ندين بأشد العبارات الممكنة اختطاف الجماعات المتطرفة للنساء والفتيات والاتجار بهن وسوء معاملتهن، بما في ذلك أنشطة حركة بوكو حرام البشعة في منطقة بحيرة تشاد، ولا سيما في شمال شرق نيجيريا. وبالفعل، ندين استخدام النساء والفتيات كرقيق جنسي. وفي هذا الصدد، نرحب بجهود الأمم المتحدة الرامية إلى تحسين التنسيق فيما بين الوكالات، وبناء المعارف، والدعوة، والدعم التقني على الصعيد القطري.

ويعتقد وفد بلدي أنه من أجل تحقيق نتائج مستدامة في البحث عن حلول عملية لتحديات العنف الجنسي في حالات النزاع، يجب منح الأولوية لمعالجة البيئة التمكينية والأسباب الجذرية للنزاعات، مثل الفقر والجوع وانتهاكات حقوق الإنسان والظلم والبطالة والفساد والافتقار إلى شمول الجميع، والإفلات من العقاب.

ويجب محاسبة الذين يرتكبون أعمال العنف الجنسي، لكن من الضروري معالجة قدرة الدولة على القيام بذلك بالنظر إلى انتشار الهياكل والمؤسسات الضعيفة. ولكن إلى جانب نهج إنفاذ القانون، فإن التعامل مع الاقتصاد السياسي للنزاعات على نحو أشمل حاسم الأهمية لإيجاد حلول ممكنة لحالات النزاع في العالم. وفي هذا الصدد، ينبغي تعزيز التعاون المتعدد الأطراف بغية تعزيز قدرات الدول على التعامل مع التهديدات التي تشكلها النزاعات العنيفة والإجرام والإرهاب.

وتكتسي هذه المناقشة أهمية كبرى فيما يتعلق بالأنشطة الإرهابية لجماعة بوكو حرام في شمال شرق نيجيريا، التي أدت إلى تشريد نحو مليوني شخص وأعمال عنف مرتبطة بالنزاع ضد النساء والفتيات تم إدانتها على نطاق واسع. وما فتئت نيجيريا تتصرف بطريقة متسقة لضمان المساءلة عن جرائم العنف الجنسي. كما تعاونا مع الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الدوليين لتحسين تقديم الخدمات وتعزيز تدابير الحماية في المجتمعات المحلية وفي المناطق التي تبحث فيها الفتيات والنساء عن ملجأ على حد سواء. وتأتي تلك الجهود التي تبذلها حكومة نيجيريا في سياق الخطوات الكبيرة التي قطعتها قواتنا العسكرية في إضعاف جماعة بوكو حرام.

وبالرغم من التحديات الهائلة، ما فتئت نيجيريا في طليعة تعزيز مشاركة المرأة في حل النزاعات وتعزيز السلام والأمن. وأطلقت نيجيريا في أيار/مايو ٢٠١٧ خطة العمل الوطنية المنقحة لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات ذات الصلة بشأن المرأة والسلام والأمن. وتعكس الخطة التزامنا بكفالة أمن النساء والأطفال أثناء النزاع المسلح وتعزيز مشاركتهم النشطة والمباشرة في منع نشوب النزاعات وبناء السلام. واتخذنا أيضا تدابير لتعزيز أمن النساء والفتيات في مخيمات المشردين داخليا من أجل الحد من ضعفهن وتشجيع عودتهن الآمنة إلى ديارهن وإعادة إدماجهن في المجتمع.

وفي إطار الجهود الرامية إلى مكافحة التطرف العنيف، فإن نيجيريا تتخذ خطوات لاجتثاث نزعة التطرف لدى الإرهابيين المدانين من خلال إعداد مجموعة من الخبراء في علم النفس ومستشارين لتولي قيادة جهود إعادة التأهيل، واستخدام العلماء المسلمين لمكافحة الخطابات المتطرفة عن طريق تدريبهم بشأن مختلف جوانب الحوار والمشورة الدينية. كما نعمل جاهدين مع المجتمعات المحلية المتأثرة لتصميم برامج التنشيط الاقتصادي التي تستهدف الأشخاص الأشد تضررا من الإرهاب والتطرف.

ونغتنم هذه الفرصة لنؤكد للمجلس أن الحكومة قامت، عقب الإفراج مؤخرا عن التلميذات المختطفات في بلدة شيبوك، بتكثيف جهودها لضمان الإفراج عن بقية الفتيات المختطفات وتحريرهن من قبضة أفكار إرهابيي بوكو حرام. وبعد أن استعادت الفتيات حريتهن، من الأهمية بمكان أيضا أن يستعدن كرامتهن وأن تتم مساعدتهن على العودة إلى أسرهن ومدارسهن. وعلاوة على ذلك، أرسلت أفرقة طوارئ من المستشارين النفسيين الاجتماعيين والمهنيين الصحيين إلى شمال شرق البلد من أجل المساعدة في تحديد الضحايا، بغية اعتماد العلاجات المناسبة لهن.

بالإضافة إلى ذلك، اتبعت حكومة نيجيريا العديد من سبل الانتصاف القانونية لصالح ضحايا الإرهاب الذي تقترفه جماعة بوكو حرام في شكل الاغتصاب وغيره من أنواع العنف الجنسي ضد الأطفال، واختطاف الأطفال، والانتهاكات الجسيمة الأخرى. وتشمل سبل الانتصاف الأخرى ذات الطابع القانوني والاجتماعي التي اتبعتها الحكومة الاتحادية حتى الآن المقاضاة الصارمة في المحاكم المختصة لـ ٢٠٣ من إرهابيي بوكو حرام المحتجزين، فضلاً عن برامج إعادة الإدماج وإعادة التوجيه وإعادة التأهيل المصممة لتلبية الاحتياجات المميزة لكل ضحية من ضحايا العنف الجنسي.

وأطلقت الحكومة النيجيرية مبادرة المدارس الآمنة، التي تهدف إلى توفير التعليم وإرشاد المرافق التعليمية الآمنة في المناطق المتأثرة بالنزاعات في الشمال الشرقي. وقد أيدت نيجيريا أيضاً إعلان المدارس الآمنة، الذي التزمت فيه بتطبيق المبادئ التوجيهية لحماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري أثناء النزاع المسلح.

إن قوانين نيجيريا وسياساتها بشأن تعزيز حقوق الأطفال وحمايتها تجسد التزامنا بالصكوك الدولية ذات الصلة الموقّعين عليها. وتعمل الحكومة على تهيئة بيئة مواتية تتيح للنساء والأطفال فرصاً متكافئة وتحمي حقوقهم وتيسّر مشاركتهم

الكاملة في المجتمع. وثمة سياسة وطنية خاصة بالطفل هي قيد التنفيذ لزيادة تيسير إعمال الحقوق المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل وقانون حقوق الطفل.

وقانون حقوق الطفل، الذي تم توقيعه ليصبح قانوناً في عام ٢٠٠٣، يحظر جميع أشكال الإيذاء البدني والعقلي للأطفال. وكانت الحكومة في طليعة الداعمين والمصدقين تجاه بروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب المتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا. وتحدد المادة ٦ من الميثاق سن الزواج بـ ١٨ سنة على الأقل. واعتمدت الحكومة أيضاً خطة عمل وطنية لرصد الامتثال للالتزامات الدولية لحقوق الإنسان. وفي هذا الإطار، تم تعيين مفوض لحقوق الإنسان بصفته المقرر الخاص المعني بحقوق الأطفال. وتتمثل ولاية هذه الوظيفة برصد البيانات عن انتهاكات حقوق الطفل وتجميعها.

وأنشأت الحكومة أيضاً وكالات مكلّفة بمهمة حماية الأطفال. واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، التي أنشئت في عام ١٩٩٥ لحماية وإعمال حقوق الإنسان بشكل عام، نشطة جداً في مكافحة إساءة معاملة الأطفال. وتعمل الوكالة الوطنية لحظر الاتجار بالبشر، بالشراكة مع وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات الحكومية، على المستوى الاتحادي ومستوى الدولة، من أجل مكافحة الاتجار بالأشخاص، وإعادة تأهيل الأشخاص الذين تم الاتجار بهم، وملاحقة المذنبين، مع التركيز بوجه خاص على الاتجار بالطفلات.

ولقد جرى وضع خطة وطنية للأولويات من أجل الأطفال الضعفاء للفترة ٢٠١٣-٢٠٢٠ بوصفها إطاراً استراتيجياً لتوجيه التفعيل المتعدد القطاعات لاستراتيجيات وأهداف رؤية ٢٠:٢٠:٢٠، بغية كفالة حماية أشد الأطفال ضعفاً في نيجيريا. وجرى توفير التمويل من أجل تعزيز الوعي لدى عامة الناس. وأنشأت الحكومة أيضاً برلمان الأطفال، فضلاً عن تحديد العطل الرسمية مثل اليوم العالمي للطفل ويوم الطفل الأفريقي. وهناك أيضاً العديد من المنظمات غير الحكومية التي تكمّل الجهود التي تبذلها الحكومة في هذا الصدد.

ووقّعت الحكومة الاتحادية كذلك اتفاقاً مع منظمة العمل الدولية والبرنامج الدولي للقضاء على تشغيل الأطفال، بغية إقامة مراكز إيواء لإعادة تأهيل الأطفال ضحايا الاتجار ولمّ شملهم مع أسرهم. بالإضافة إلى ذلك، اعتمدت الحكومة مؤخراً سياسة لعمل الأطفال تهدف إلى حماية الأطفال من جميع أشكال الإساءة في أماكن العمل وجميع أشكال العمل التي تحول دون التنمية الملائمة للطفل. وهذا يتماشى مع النهج الذي نتّبعه في مكافحة الاتجار بالبشر، والذي يجمع بين إنفاذ القانون والسياسات الرامية إلى منع الاتجار بالأشخاص وحماية الضحايا.

وإن خطة بخاري هي المخطط الحالي لإدارة الإنعاش الشامل، حيث تدمج جميع العناصر الفاعلة والإجراءات في مجموعة منسقة من الأنشطة المتوقع أن تولّد زخماً للانتعاش السريع للمنطقة الشمالية الشرقية من الدمار الناجم عن تمرد جماعة بوكو حرام.

وتدرك نيجيريا التحديات التي تواجه الكفاح من أجل حماية الأطفال، وتسلّم بأنه لا يزال هناك عمل يجب القيام به. وتلتزم الحكومة التزاماً صارما بمهمة حماية النساء والأطفال، وهي تعوّل على الدعم المتواصل من الأمم المتحدة في هذا الصدد. وستفي الحكومة بجميع التزاماتها بموجب الصكوك الدولية ذات الصلة المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني.

وإذا كان هناك أي شك بشأن التزامنا بحماية حقوق الإنسان، وأعني الحكومة، فينبغي الآن تبديده. وفي ٤ آب/أغسطس، أنشأت الحكومة اللجنة القضائية الوطنية للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها الأفراد العسكريون في البلد. وتتمثل ولايتها، من جملة أمور، في التدقيق في مدى امتثال القوات المسلحة لالتزامات حقوق الإنسان وقواعد الاشتباك، ولا سيما في حالات النزاعات المحلية والتمرد؛ والتحقيق في

ادعاءات ارتكاب أعمال تنتهك القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان بموجب دستور جمهورية نيجيريا الاتحادية لعام ١٩٩٩، وقانون اتفاقية جنيف، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب وغيرها من القوانين ذات الصلة بوكالات الأمن النيجيرية؛ والنظر في العوامل التي يمكن أن تعرقل التسوية السريعة للنزاعات المحلية، واقتراح حلول بشأن السبل الكفيلة بمنع انتهاكات حقوق الإنسان أثناء النزاع في المستقبل.

وتشيد نيجيريا بعمل جميع وكالات الأمم المتحدة – بما فيها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في نيجيريا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فضلاً عن الجهات المانحة الدولية – التي تعمل بنشاط مع نيجيريا بغية كفالة استعادة السلام والأمن والتنمية في المنطقة الشمالية الشرقية. ومع ذلك، تعتقد نيجيريا أيضاً أن تحسين التنسيق والاتساق في عمل هذه الوكالات التابعة للأمم المتحدة في المنطقة من شأنه أن يعزز الكفاءة في العمل الجاري في نيجيريا. ومن شأن ذلك أن يحقق نتائج أفضل، وأن يعمل على تجنب الحالات التي تقوم فيها الوكالات بالعمل وفقا لمقاصد متعارضة.

وبينما نتكلم الآن، فإن جميع رؤساء الأقسام موجودون في الشمال الشرقي. وقد تمت زيادة عدد الأفراد العسكريين وشبه العسكريين في مخيمات المشردين داخلياً وفي المنطقة الشمالية الشرقية. ونحن نلتزم من جديد بكفالة أن تتمتع النساء ويتمتع الأطفال بحقوقهم الكاملة، وأن يُعامل الذين يرتكبون العنف الجنسي وفقاً للقوانين الوطنية والالتزامات الدولية.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لنائبة الأمين العام كي تتناول التعليقات وترد على الأسئلة التي طرحت.

نائبة الأمين العام (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أكرر تقديري العميق للمجلس على إتاحة هذه الفرصة لنا كي نتكلم عن هذه المسألة. إنها مسألة حاسمة الأهمية تتعلق بجوهر حقوق الإنسان، التي هي حقوق المرأة. وتجريد المرأة من كرامتها هو عمل لاإنساني. وهو ندبة تبقى مدى الحياة وغالباً ما تؤثر في الأسر إلى ما هو أبعد من شخص واحد، وتطال بالتأكيد العديد من الأطفال الذين يولدون نتيجة لذلك.

وإجابة على السؤال الذي طرحه ممثل فرنسا، كانت هذه الرحلة في حد ذاتها أيضاً استجابة حقيقية لما شعرنا بأنه مجرد إحياء للنصوص التي اعتمدها المجلس في القرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، ولكنها محاولة للتوضيح على نحو أفضل لما نتوقعه من البلدان التي نريد أن نرى فيها الوقاية والحفاظ على السلام حقيقة واقعة، وكيفية جعل الاستثمارات في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واقعاً.

وأعتقد أنه من الواضح جداً في هذه الرحلة أن هدفي التنمية المستدامة ١٦ و ١٧ كانا بالغي الأهمية – وأنه من دون وجود مؤسسات قوية لا يمكننا أن نلبي تطلعاتنا نحو تنفيذ جدول الأعمال. لذلك، من المهم أن نبدأ التفكير في نوع الاستثمارات المطلوبة صراحة إذا أردنا حقاً أن نرى العديد من الحكومات الوطنية تستجيب لسد الفجوة بين الواقع والتطلعات. وأعتقد أن لدينا أفكارا ثاقبة بشأن تلك المسألة، مثلما فعلنا أيضاً في ما يتعلق بالشراكات، جاعلين من الأطر العديدة الموجودة بين الأمم المتحدة والمؤسسات الأخرى حقيقة واقعة.

وأعتقد أننا كنا نحاول في هذا الصدد أن نقرن الأقوال بالأفعال ونتحرك بسرعة كبيرة صوب العمل مع الاتحاد الأفريقي على إحداث التغيير وجعل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ حقيقة واقعة. ما هو أفضل من تناول أشد السكان ضعفاً؟ ومَن هم أيضاً أكبر المجموعات السكانية؟ إننا نتكلم عن ٥٠ في المائة من سكاننا، ٥٠ في المائة من أصولنا التي تحتاج إلى استثمارات، وتحتاج إلى حماية،

وتحتاج إلى حقوق الإنسان الخاصة بها. لقد كان رائعا الحصول على الاستجابة التي حصلنا عليها.

وكان من المفترض أن تشمل هذه الرحلة أيضاً جنوب السودان. لم نتمكن من الذهاب إلى هناك بسبب ظروف غير متوقعة، ولكن مع هذه الاستجابة باستطاعتنا الآن ليس تناول المنطقة الأفريقية فحسب، بل مناطق أخرى أيضاً، من أجل الجمع بين هذه المسائل وإلقاء نظرة شاملة ولفت انتباه الجميع باستمرار إلى التعقيدات والنطاقات المختلفة السياق، ليس في النزاعات التي شهدناها في أفريقيا فحسب، بل أيضاً في مناطق أخرى.

ومن الأهمية بمكان عندما نقوم بهذه الرحلات، كما شعرنا بقوة في الحالتين، أن ما نراه ونعود به يحتاج للمتابعة. نفقد النزاهة عندما نعود من هذه الرحلات ولا يتسنى لنا متابعة الوعود والالتزامات التي قطعت. وأود أن أشكر تحديدا الحكومتين.

في نيجيريا، سمعنا من الفتيات الصغيرات أنهن واجهن تحديا. ولئن شعرن بالامتنان لأن لديهن مخيم وأمن ومسكن، فقد دمرتهن تماما الحالة اليومية التي تضطرهن إلى تقديم الجنس مقابل الطعام. وهذه الحقيقة تركت فينا انطباعا قويا للغاية. فكيف يمكننا ترك تلك الفتاة تعود؟ حسنا، لحسن الحظ، بالنسبة لنا، فإن إحدى التوصيات التي قدمناها هي، بكل بساطة، تغيير السياسات. الأشخاص الذين يتعاملون في توزيع المواد الغذائية في المخيمات يجب أن يكونوا من النساء لا الرجال. ينبغي للمرء أن يبدأ بذلك التغيير، وخلال تفاعلاتنا مع الحكومة النيجيرية تمكنا من الاتفاق على ذلك.

وكذلك في جمهورية الكونغو الديمقراطية، استمعنا إلى النساء يتحدثن عن عدم حاجتهن كثيرا إلى الأمن من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية عند عودتهن إما إلى المجتمعات المضيفة أو مجتمعاتهن المحلية، ولكن حاجتهن إلى المزيد من الائتمان بالغ الصغر. رأينا خياما حيثما كن يستخدمن الفحم وقودا لمواقد الطهي، وهو أمر ضار بالأطفال. وعند عودتنا، استطعنا أن نسأل المعنيين ببرامج مواقد الطهي النظيفة إن كانوا يستطيعون توسيع نطاق هذا البرنامج في جميع المخيمات التي يجري فيها ذلك واستبدال تلك المواقد.

أعتقد أن هذه هي الأشياء الملموسة التي تحدث فرقا عندما نقوم بزيارة ميدانية، نعود ونحقق شيئا ما. وتمكنا أيضا من توسيع نطاق الائتمانات البالغة الصغر للنساء خلال تلك الفترة. لكن هناك حاجة إلى ما هو أكثر من ذلك بكثير. لذلك آمل في أن تسفر كل رحلة نقوم بها عن التزامات تصبح واقعا في حياة الناس.

مرة أخرى، أود أن أقول إننا سنلجأ إلى أعضاء المجلس. نحن ملتزمون بتحقيق القضاء على العنف القائم على نوع الجنس، ولا سيما في حالات النزاع، وبمساءلة الحكومات، ونأمل في محاسبة جميع الذين يرتكبون هذه الجرائم. ومن الأهمية بمكان أن نرى ذلك بوصفه عملا جاريا. يعيش الناس في واقع مختلف. وأعتقد أننا شهدنا تحديات هائلة، ولكن أيضا العديد من الفرص المتاحة؛ ونعتقد أننا نستطيع معا أن نحقق الكثير.

وأود فقط أن أشدد على تقديرنا للمجلس على إتاحة مزيد من الفرص لإنجاح ذلك. إن الزيارات التي يقوم بها أعضاء المجلس إلى العديد من البلدان، بما في ذلك إلى كولومبيا وحوض بحيرة تشاد، مكنتنا من رفع سقف طموحاتنا من حيث ما نقوم به.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٠.